م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/558

قضايا الاقتصادات العربية – مصر، السعودية، لبنان، الامارات

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 558/2025

Issues in Arab economies – Egypt, Saudi Arabia, Lebanon, UAE

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 28 كانون الأول، 28 December 2025

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/558
قضايا الاقتصادات العربية – مصر، السعودية، لبنان، الامارات
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 28 كانون الأول، 28 December 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 558/2025,
Issues in Arab economies – Egypt, Saudi Arabia, Lebanon, UAE
Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/558

قضايا الاقتصادات العربية – مصر، السعودية، لبنان، الامارات

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 558/2025

Issues in Arab economies – Egypt, Saudi Arabia, Lebanon, UAE

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 28 كانون الأول، 28 December 2025

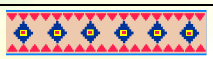

ملخص محتويات التقرير Contents

1 - رؤية مصر 2030.. مستقبل الاقتصاد بعد برنامج صندوق النقد؟ 8

أعلنت مصر عن رؤيتها الاقتصادية حتى 2030، متوقفة عن برامج صندوق النقد الدولي بعد 2026، مع التركيز على تعزيز النمو وتوسيع دور القطاع الخاص. شهدت السنوات الأخيرة إصلاحات اقتصادية وتحسناً في التضخم والاستقرار المالي، مع استهداف قطاعات الزراعة، الصناعة، السياحة، والطاقة لزيادة الإنتاجية والصادرات، ودعم التنمية المستدامة.

2 - لبنان الأول عالمياً في حجم الذهب (رنى سعرتي) 15

منذ العام 2020 ولغاية اليوم، بات لبنان يملك ثروة تعادل حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. بعد الصعود المتواصل لأسعار الذهب عالمياً، ارتفعت قيمة احتياطي مصرف لبنان من الذهب من 13 مليار دولار إلى أكثر من 30 ملياراً خلال 6 أعوام فقط.

3 - صندوق النقد: تعافي الشرق الأوسط من أثر الصراعات بهذه الخطوات ... 19

قال صندوق النقد الدولي إن مسار تعافي الدول العربية من تبعات الصراعات السياسية والاضطرابات، يتطلب دعماً دولياً شاملاً لا يقتصر على التمويل، بل يشمل تخفيف الديون، وبناء المؤسسات، والمساعدات الفنية، وذلك ضمن تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، الصادر اليوم.

4 - ممر داود وأطماع إسرائيل في سوريا 22

تستمر التوغلات الإسرائيلية في الجنوب السوري منذ سقوط النظام أواخر العام الماضي، ووصلت ما يقارب الـ200 عملية لتشمل حوالي 600 كيلومتر مربع بحسب منظمات حقوقية.

5 - لماذا تضاعف عجز ميزانية السعودية 2025؟ 29

توقعت السعودية زيادة عجز ميزانية 2025 إلى 245 مليار ريال (5.3% من الناتج المحلي)، ضعف التقدير السابق، بسبب تراجع الإيرادات النفطية وارتفاع الإنفاق ضمن رؤية 2030. الحكومة ستموّل العجز بالاقتراض المحلي والخارجي وأدوات الدين، مؤكدة أن العجز مؤقت ويهدف لتسريع التحول الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام بعد 2030.

6 - قانون "الفجوة المالية" المجهر: صندوق النقد يشدد على المعايير الدولية.. 34

أنهى فريق من صندوق النقد الدولي، بقيادة إيرنستو راميريس ريغو، زيارة مقتضبة إلى بيروت خلال الفترة 22-25 أيلول الماضي، ناقش فيها التطورات الاقتصادية الأخيرة والتقدم المحرز نحو تنفيذ الإصلاحات الأساسية.

7 - صناديق الثروة الخليجية تتصدر الاستثمارات العالمية أول 2025 36

تواصل صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط الإنفاق بوتيرة تفوق نظراءها حول العالم للعام الرابع على التوالي، مستحوذة على نحو 40% من إجمالي التدفقات الاستثمارية، على الرغم من تراجع أسعار النفط.

8 - "المركزي" السعودي يعلن الترخيص لبنك رقمي برأسمال 2.5 مليار ريال ... 37

أعلن البنك المركزي السعودي "ساما"، عن صدور موافقة مجلس الوزراء على الترخيص لبنك رقمي جديد باسم) آيزي بنك(EZ Bank ، برأس مال يبلغ 2.5 مليار ريال .وبصدور هذا الترخيص، أصبح إجمالي عدد البنوك المرخصة في المملكة (39) بنكاً، منها (15) بنكاً محلياً، و(24) فرعاً لبنك أجنبي، مما يعكس قوة ومتانة وجاذبية القطاع المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد السعودي بشكل عام.

9 - الكويت تعود بنجاح لـ «الدَّين العام« 38

بإصدار تاريخي لسندات سيادية قيمتها 11.25 مليار دولار موزعة على 3 شرائح، أعلنت وزارة المالية عودة ناجحة للكويت إلى أسواق الدَّين العالمية، تعد الأولى منذ

عام 2017، وسط إقبال هائل على الطرح من المستثمرين، ليُسعّر عند حد أدنى الفوارق على الإطلاق لمُصدر سيادي في الأسواق الناشئة.

10 - إنفوجرافيك.. أكثر 5 دول عربية جذباً للاستثمار الأجنبي بقطاع الطاقة المتجددة 40

استقطب قطاع الطاقة المتجددة في المنطقة العربية 360 مشروعاً أجنبياً، بتكلفة استثمارية تجاوزت 351 مليار دولار ووفرت أكثر من 83 ألف وظيفة، وذلك من يناير 2003 وحتى ديسمبر 2024.

11 - الجدعان: ميزانية العام 2026 تهدف لترسيخ قوة المركز المالي للمملكة 42

قال وزير المالية محمد الجدعان، إن ميزانية العام 2026 تهدف إلى ترسيخ قوة المركز المالي للمملكة والحفاظ على مستويات آمنة من الدين العام واحتياطيات مالية معتبرة مما سيسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

12 - صفقة نفط كردستان.. ما مكاسب العراق وتوقعات السوق العالمية؟ 42

عاد نفط إقليم كردستان العراق للتصدير عبر أنبوب جيهان التركي بعد توقف أكثر من عامين، باتفاق يمنح الحكومة الاتحادية السيطرة على الصادرات ويوفر لأربيل موارد مالية. الاتفاق التاريخي يعزز التعاون بين بغداد وأربيل وأنقرة، ويواجه تحديات تتعلق بسداد الديون والنزاعات القانونية، وسط مخاوف من فائض في سوق النفط العالمية.

13 - 50عاماً من الشراكة: السعودية من متلقٍ للاستشارات إلى «شريك معرفي عالمي» للبنك الدولي 48

بعد مرور نصف قرن على انطلاقها، تدخل الشراكة بين السعودية والبنك الدولي مرحلة نوعية جديدة؛ حيث تتحول العلاقة من إطار الدعم الاستشاري التقليدي إلى منصة عالمية لنقل المعارف. فيما ترسخ مكانة المملكة كأحد الشركاء الأكثر موثوقية في مسيرة التنمية العالمية، وتتحول تجاربها الإصلاحية والتحولية إلى نماذج ملهمة تتطلع إليها دول نامية ومتقدمة على حد سواء.

14 - لبنان - وزارة المالية: مشروع الموازنة لا يتضمن فرض ضريبة 3% على الاستيراد تُحصَّل لدى الجمارك 53

أشار المكتب الإعلامي لوزارة المالية، إلى أنّ "عدداً من وسائل الإعلام، وكذلك بعض القطاعات الاقتصاديّة والمحلّلين، يتناولون معلومات غير صحيحة عن ضريبة 3% على الاستيراد."

15 - التنويع الاقتصادي يقلّص الاعتماد على النفط في ميزانية السعودية 53

أكد رئيس كلية لندن لاقتصاديات الطاقة، الدكتور يوسف الشمري أن التنويع الاقتصادي في السعودية قلّص الاعتماد على النفط، مشيراً إلى أنه لا يمكن ربط ميزانية المملكة بتقلبات أسعار النفط.

16 - ميزانية السعودية 2026 تتوقع نفقات 1.31 تريليون ريال وإيرادات 1.14 تريليون 55

أعلنت وزارة المالية السعودية اليوم الثلاثاء، عن البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2026م، كاشفة عن التقديرات الأولية للإيرادات والنفقات، ومؤكدة على الأهداف الاستراتيجية الرامية لتعزيز الاستدامة المالية.

17 - الجدعان: ميزانية السعودية 2026 توازن بين النمو وتحديات اليقين..... 56

أكد وزير المالية، محمد بن عبدالله الجدعان، أن ميزانية السعودية لعام 2026م تهدف إلى ترسيخ قوة المركز المالي للمملكة وضمان استدامة المالية العامة، بالتوازي مع دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الالتزام بالمحافظة على أولويات الإنفاق التنموي والاجتماعي، والحرص على المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الكفاءة والاستدامة المالية والاقتصادية.

18 - لموظفي العام والخاص.. هذا آخر خبر عن زيادة الرواتب والأجور 58

لبنان - أقرّت الحكومة مؤخرا مشروع قانون موازنة 2026 من دون أي تصحيح للرواتب والأجور في القطاع العام، عازية السبب إلى تعذر الأمر في الوقت الراهن على الرغم من أحقيته، مشيرة إلى انها "عازمة على التقدم خطوة نحو انصاف العاملين في هذا القطاع من خلال اقرار بعض التعديلات على النظام الحالي كمثل ضم التقديمات الى صلب الراتب وزيادة التعويضات العائلية وغيرها من التحسينات".

19 - مختصون: الإمارات في صدارة النمو الخليجي بفضل سياسات مالية ذكية وتنويع ناجح 61

أشار تقرير البنك الدولي الذي صدر مؤخراً، إلى أن دولة الإمارات تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي في معدلات النمو الاقتصادي لعام 2025، بمعدل نمو متوقع يبلغ نحو 4.8٪، متقدمة على المتوسط الخليجي البالغ 3.6٪، ما يعكس قوة الأداء الاقتصادي للدولة وتعزيز مكانتها في مسار التنويع والتنمية المستدامة.

20 - مرصد اقتصادي: أسعار النفط ستلامس 60 دولارا والعجز المالي سيرتفع63

أعلن مرصد إيكو عراق أن مبيعات النفط لم تعد كافية لتغطية النفقات الجارية الشهرية للدولة، والتي تبلغ نحو 11 تريليون دينار عراقي، متوقعا أن تلامس أسعار النفط مستوى 60 دولاراً للبرميل من خام برنت.

21 - أرقام قد تصدمك.. مجموع ثروات المليارديرات العرب ومن الأغنى بينهم؟ 64

دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN)-- وفقاً لتقرير صادر عن مجلة "فوربس" الشرق الأوسط، تصدّرت السعودية قائمة الدول العربية من حيث إجمالي ثروات المليارديرات لعام 2025، حيث بلغ إجمالي ثروة 12 ملياردير اً بـ 44.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 36.6% من إجمالي ثروات المليارديرات العرب، وذلك حتى تاريخ 16 سبتمبر 2025.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/558

قضايا الاقتصادات العربية – مصر، السعودية، لبنان، الامارات

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 558/2025

Issues in Arab economies – Egypt, Saudi Arabia, Lebanon, UAE

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 28 كانون الأول، 28 December 2025

1 - رؤية مصر 2030.. كيف يبدو مستقبل الاقتصاد بعد برنامج صندوق النقد؟

خيارات مصر المستقبلية تتراوح من تنويع مصادر التمويل إلى تعزيز دور القطاع الخاص

نُشر 27:سبتمبر 2025 09:25

عدم تجديد برنامج صندوق النقد الدولي يخفف ثقل القيود على السياسات الاقتصادية

مؤشرات على تحسن الاقتصاد: استقرار الجنيه وتراجع التضخم وزيادة الاحتياطيات

مضاعفة الصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة أبرز ملامح رؤية مصر 2030

يعتمد ملايين الأشخاص على الخبز المدعوم في مصر - المصدر: بلومبرغ

الشرق- ربيع عبد الغفار

الخلاصة

أعلنت مصر عن رؤيتها الاقتصادية حتى 2030، متوقفة عن برامج صندوق النقد الدولي بعد 2026، مع التركيز على تعزيز النمو وتوسيع دور القطاع الخاص. شهدت السنوات الأخيرة إصلاحات اقتصادية وتحسناً في التضخم والاستقرار المالي، مع

استهداف قطاعات الزراعة، الصناعة، السياحة، والطاقة لزيادة الإنتاجية والصادرات، ودعم التنمية المستدامة.

*ملخص بالذكاء الاصطناعي. تحقق من السياق في النص الأصلي.

أطلقت الحكومة المصرية رؤيتها الاقتصادية للسنوات المقبلة حتى 2030، بالتزامن مع إعلانها عدم المضي في برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي بعد انتهاء الاتفاق الحالي في أواخر 2026. أكد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أن هذه الرؤية تمثل خريطة طريق لما بعد الصندوق، وتستهدف تعزيز النمو وتوسيع دور القطاع الخاص. وتأتي هذه الخطوة تتويجاً لمسيرة طويلة من التعاون مع الصندوق بدأت منذ 1962.

صورة تظهر مباني سكنية وتجارية في مدينة القاهرة، وفي الخلفية أهرامات الجيزة، مصر - المصدر: بلومبرغ

محطات برنامج صندوق النقد

شهدت علاقة مصر بصندوق النقد الدولي محطات بارزة خلال العقد الأخير، كان أهمها برنامج 2016 بقيمة 12 مليار دولار على ست شرائح، الذي أطلق إصلاحات جوهرية شملت تحرير سعر صرف الجنيه المصري وخفض الدعم. وفي 2020 قدم الصندوق تمويلاً عاجلاً قدره 2.77 مليار دولار لمواجهة تداعيات وباء كورونا. ومع تصاعد الأزمات الخارجية ونقص العملة الأجنبية، وقعت مصر في ديسمبر 2022 اتفاقاً جديداً بقيمة 3 مليارات دولار، تم توسيعه إلى 8 مليارات دولار في مارس 2024.

حتى منتصف 2025، حصلت القاهرة على نحو 6.16 مليار دولار من إجمالي القرض، من بينها شرائح تضمنت 820 مليون دولار في مارس ويوليو 2024، و1.2 مليار دولار في مارس 2025. ورغم تأخر بعض الإصلاحات، رصد الصندوق تحسناً ملموساً في ضبط التضخم في مصر والاحتياطيات الأجنبية، وأشاد بالتقدم على صعيد استقرار الاقتصاد الكلي.

مجموعة من المارة والباعة الجائلين بشارع به مبان أثرية قديمة في مصر - المصدر: بلومبرغ

وسجل النمو الاقتصادي 4.7% في الربع الثالث من العام المالي المنصرم، في أعلى معدل نمو ربع سنوي منذ 3 سنوات. وهو ما أرجعه محمد عبدالعال، عضو مجلس إدارة البنك المصري الخليجي للإصلاحات النقدية والهيكلية الشاملة.

أثمر التعاون أيضاً عن نتائج إيجابية، أبرزها تعزيز السيولة الدولارية، وجذب استثمارات مثل صفقة رأس الحكمة مع الإمارات، بالإضافة إلى توسيع الحماية الاجتماعية لتشمل أكثر من 5 ملايين أسرة. كما أنجزت الحكومة 7 إصلاحات هيكلية من أصل 15، منها إلغاء خطابات الاعتماد البنكية وتوسيع نطاق الدعم الاجتماعي.

انتقادات صندوق النقد لمصر

يعترف الصندوق بالتقدّم على صعيد الاستقرار الاقتصادي لكنه يصف تنفيذ برنامج الإصلاح بالمتفاوت مع بطء تخارج الحكومة من أصول الدولة والحاجة لتعميق المنافسة وتكافؤ الفرص وتحسين تدفق البيانات. أشار تقرير للصندوق في مارس 2024 إلى عدم الالتزام بثمانية شروط في برنامجه، مع ملاحظات على ارتفاع الاعتماد على أدوات الدين، وقروض بالعملة الأجنبية من البنوك للجهات الحكومية بنحو 8 مليارات دولار وما تثيره من مخاطر ائتمانية.

أهم التزامات مصر أمام صندوق النقد الدولي - المصدر: بلومبرغ

في المقابل تجد الحكومة صعوبة في العمل بنفس الوتيرة التي يطالب بها صندوق النقد الدولي مع ما يجده المواطنون من عدم قدرة على تحمل المزيد من الضغوط الاقتصادية وهو ما عبر عنه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بقوله إنه "سيكون من

الضروري مراجعة الاتفاق إذا أصبحت الضغوط المالية لا تُطاق بالنسبة لعموم المصريين".

تحسن الاقتصاد المصري

واصل معدل التضخم في مصر اتجاهه الهبوطي للشهر الثالث على التوالي في أغسطس الماضي، بفضل تراجع أسعار بعض مجموعات الأغذية، ليسجل أدنى مستوى فيما يزيد عن ثلاث سنوات، وجرى خفض أسعار الفائدة 200 نقطة أساس في أغسطس المنصرم، مع ارتفاع الجنيه المصري 2.2% منذ نهاية يونيو الماضي. ويبقى العائد الحقيقي على الأصول المصرية من بين الأعلى في الأسواق الناشئة.

وفي تصريحات سابقة لـ"الشرق"، أشاد جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي بحجم الإصلاحات الكبير في مصر، حيث قال إن الاقتصاد المصري تمكن من تجاوز صدمات عديدة، إلى جانب القيام بإصلاحات ساهمت في أن تكون نسبة النمو مرتفعة خلال السنوات الماضية.

كما تقلص عجز الحساب الجاري إلى نحو 5% من الناتج في الربع الأول 2025 مقابل 6.5% في الربع الثالث 2024، مع تحسن التحويلات المالية من الخارج وعائدات السياحة، ما عزز بناء الاحتياطيات النقدية الأجنبية بنحو 14 مليار دولار منذ نهاية 2023 .

هذه المؤشرات – لا سيما استقرار العملة وتراجع التضخم- تضع مصر في موقع أقوى للتعامل مع التحديات الاقتصادية.

ما بعد برنامج صندوق النقد

وقف التعاطي مع برامج الصندوق يعني فقدان تمويل مُيسر وشهادة موثوقية تُسهل الوصول إلى الأسواق ومؤسسات التنمية، ما قد يدفع إلى زيادة الاعتماد على التمويل المحلي وارتفاع تكلفة خدمة الدين إذ من المتوقع أن تصل الديون الخارجية وحدها إلى 202 مليار دولار بحلول يونيو 2030 من 162.7 مليار في يونيو 2025، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي .

موازنة مصر للعام المالي 2024/2025

- المصدر: بلومبرغ

من دون مراجعات الصندوق قد تنحسر أيضاً ثقة المستثمرين الأجانب وتتباطأ تدفقات الاستثمارات على الأسهم والسندات، ما يوسع فجوة التمويل ما لم يُعوض ذلك بزيادة الصادرات ودخول استثمار أجنبي مباشر أعلى وتوسيع القاعدة الضريبية .

في المقابل، يوفر التوقف مرونة أكبر في توقيت إصلاحات الدعم وتسعير الخدمات، شريطة الحفاظ على استدامة المالية العامة.

التحرر من قيود الصندوق

يمكن لمصر التحرر من قيود صندوق النقد بعد انتهاء البرنامج، خاصة المتعلقة بتعزيز مرونة أسعار الصرف ورفع الدعم والطروح العامة الأولية للشركات الحكومية، إضافة إلى تقليص متطلبات الإفصاح الدوري المرتبطة بالمراجعات. لكن مغادرة هذا الإطار تستلزم بدائل واضحة للتمويل وضبط الدين.

يتوقع صندوق النقد الدولي هبوط نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 46% إلى 34% بدعم من تحقيق نمو اقتصادي أعلى وفائض أولي مستهدف 4% في 2026/2025. داخلياً، تتطلب كلفة المعيشة -بعد زيادات أسعار الوقود والخبز-توازناً دقيقاً بين حماية اجتماعية كافية واستمرار ضبط المالية العامة لضمان مسار مستدام لما بعد البرنامج.

دراجة نارية تتزود بالوقود في محطة وقود شركة مصر للبترول في الجيزة، مصر - المصدر: بلومبرغ

كان تقرير لوكالة بلومبرغ بعنوان "مصر تنتظر شريان الحياة من صندوق النقد الدولي: إما الجبن الرخيص أو الجحيم" قد حذر من وصول مستوى التضخم في مصر لمستويات قياسية، وسط توقعات بارتفاعه أكثر بعد تنفيذ مطالب صندوق النقد الدولي. وهو ما حدث بالفعل حيث تفاقمت الأعباء على المواطنين.

إطار "رؤية مصر 2030"

أطلقت حكومة مدبولي ما أسمته "السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل" كإطار متكامل مع "رؤية مصر 2030". وأوضحت وزيرة التخطيط رانيا المشاط أن السردية تركز على القطاعات الأعلى إنتاجية مثل الصناعة الزراعة والسياحة والطاقة والاتصالات بهدف تعزيز التنافسية ودعم دور القطاع الخاص في قيادة النمو.

صندوق النقد يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال العامين الجاري والمقبل - الشرق

ترتكز الخطة على ثلاثة محاور رئيسية: استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين بيئة الأعمال ودعم الانتقال الأخضر مع مستهدفات تشمل زيادة الصادرات بالاستفادة من البنية التحتية المنجزة علاوة على جذب الاستثمار الأجنبي وتوفير وظائف أكثر. كما تؤكد

على إعادة تعريف دور الدولة عبر المضي في الطروح العامة الحكومية والتخارج من الأنشطة غير الاستراتيجية.

وأكدت المشاط أن السردية ليست بديلاً عن الاستراتيجيات الوطنية، بل إطار تكاملي مدعوم بقوانين التخطيط والمالية الموحدة، ويعتمد على نهج مرن يسمح بالتكيف مع الأزمات العالمية، وبناء اقتصاد قادر على امتصاص الصدمات وتحقيق تنمية مستدامة بأبعادها الثلاثة.

قطاعات مستهدفة

نشرت الحكومة المصرية مطلع عام 2023 وثيقة بعنوان "أبرز التوجهاتِ الاستراتيجيةِ للاقتصادِ المصري للفترةِ الرئاسيةِ الجديدة (2024-2030)"، مؤكدة أن الزراعة والصناعة والطاقة والنقل والاتصالات والسياحة ستكون محاور الإصلاح والتنمية.

في الزراعة، تستهدف الخطة زيادة الرقعة المزروعة إلى 12 مليون فدان بحلول 2030، ورفع الاكتفاء الذاتي من القمح إلى 70%، مع صادرات بقيمة 14 مليار دولار. وفي الصناعة، يُخطط لزيادة مساهمة الصناعات التحويلية إلى 20% من الناتج المحلي، وإنشاء 32 مجمعاً صناعياً، مع نمو الصادرات الصناعية بمعدل 20% سنوياً.

أحد حقول القمح في مصر بشهر مارس 2022 - المصدر: بلومبرغ

كما تستهدف السياحة جذب 30 مليون سائح بإيرادات 45 مليار دولار و500 ألف غرفة فندقية. وفي النقل، تشمل الاستثمارات 1.5 تريليون جنيه لإنشاء الطرق بنسبة 50% وإنجاز القطار الكهربائي السريع. وفي الكهرباء، ستصل حصة الطاقة المتجددة إلى 42% عبر استثمارات 83 مليار دولار.

كان وزير السياحة والآثار المصري، شريف فتحي قد كشف في مقابلة مع "الشرق" غن ارتفاع السائحين 24% خلال النصف الأول من العام الجاري، بفضل تعزيز الحملات الترويجية وتطور البنية التحتية والخدمات.

وتناولت الوثيقة المنشورة مطلع عام 2023، قطاع الاتصالات الذي يسعى لمضاعفة صادرات نشاط التعهيد إلى 13 مليار دولار وزيادة محطات المحمول إلى 45 ألف. أما الطاقة والبترول والتعدين، فتستهدف الاستراتيجية مضاعفة صادرات الغاز والنفط إلى 36 مليار دولار، ورفع مساهمة التعدين إلى 5% من الناتج المحلي، وخفض انبعاثات القطاع 65%.

https://asharqbusiness.com/economics/97411/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030-%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF

2 - لبنان الأول عالمياً في حجم الذهب (رنى سعرتي)

صحيفة نداء الوطن – رنى سعرتي

تراجع الدولار فرض أنماطاً جديدة من الادخار

منذ العام 2020 ولغاية اليوم، بات لبنان يملك ثروة تعادل حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. بعد الصعود المتواصل لأسعار الذهب عالمياً، ارتفعت قيمة احتياطي مصرف لبنان من الذهب من 13 مليار دولار إلى أكثر من 30 ملياراً خلال 6 أعوام فقط. يحذّر كبار خبراء التداول العالميون، منهم مؤخراً راي داليو، مؤسس صندوق التحوط الشهير "بريدج ووتر"، من أن الذهب والعملة غير الورقية سيصبحان مخازن أكثر قوة للقيمة في ظل تزايد مخاطر تراجع العملات الرئيسية نتيجة الضغوط المتصاعدة للديون العالمية.

وينصح الملياردير الأميركي بشراء الذهب لأن جميع العملات مهددة بفقدان جاذبيتها كأدوات لحفظ الثروة، في وقت تبدو فيه الحكومات غير راغبة في كبح جماح الإنفاق والاقتراض، مما يجعل الذهب والعملات غير الورقية خيارات أكثر أماناً. وبما أن مؤشر الدولار تراجع بأكثر من 10 بالمئة هذا العام أمام العملات الرئيسية التي فقدت قيمتها أمام المعدن الأصفر الذي أصبح ثاني أكبر عملة احتياطية في العالم،

فإن تراجع الدولار أيضاً أمام عملات رئيسية أخرى ترك تداعيات سلبية على التجارة العالمية وعلى عمليات الاستيراد والتصدير حول العالم.

بدأ الذهب مساره الصعودي المتواصل في العام 2020 إثر جائحة كورونا التي جعلته ملاذاً آمناً ورفعت سعر الأونصة إلى أكثر من ألفي دولار، بعدها بلغت قيمة الأونصة 1950 دولاراً في العام 2021، وارتفعت إلى 2070 دولاراً في أواخر العام 2022، ثمّ إلى 2085 دولاراً في العام 2023، وصولاً إلى 2801 دولاراً في العام 2024 لتبلغ مستويات قياسية هذا العام عند 3736 دولاراً.

شهد سعر الذهب تغيّرات ملحوظة عبر السنوات، حيث ساهم العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية في رفع أو خفض أسعار الذهب عالمياً، ومنها:

–كانت فترة التسعينات تتميز باستقرار نسبي في أسعار الذهب التاريخية. ومع غياب الأزمات الاقتصادية الكبرى في تلك الفترة، بقي الذهب عند مستويات منخفضة نسبياً.

–بدأت أسعار الذهب خلال السنوات السابقة الارتفاع مع مطلع الألفية الجديدة، خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، والتي زادت من التوترات العالمية، وساعدت على رفع أسعار الذهب عالمياً باعتباره ملاذاً آمناً.

–الأزمة المالية العالمية في 2008 من أبرز الأحداث التي رفعت أسعار الذهب إلى مستويات قياسية، حيث لجأ المستثمرون إلى الذهب كملاذ آمن وسط انهيار الأسواق المالية.

–مع انتشار جائحة كوفيد-19 في عام 2020، شهد مؤشر أسعار الذهب ارتفاعاً كبيراً حيث سجلت أونصة الذهب أعلى مستوياتها في التاريخ، إذ وصلت إلى أكثر من 2000 دولار.

–ومع استمرار التقلبات الاقتصادية وارتفاع المخاطر الجيوسياسية، يتوقع أن يظلّ الذهب في مساره الصاعد، خاصة إذا استمر التضخم وعدم اليقين في الأسواق العالمية. علماً أن سعر الذهب يتأثر بشكل عام بعدد من العوامل الاقتصادية مثل التضخم وأسعار الفائدة، وبالعوامل السياسية والجيوسياسية، بالعرض والطلب

خصوصاً من أسواق مثل الهند والصين، وبسعر الدولار الأميركي، بالإضافة إلى الاستثمار المؤسسي في الذهب.

ثروة لبنان

محليّاً، ساهم ارتفاع الذهب عالمياً في رفع قيمة احتياطي مصرف لبنان من الذهب في الوقت المناسب، أي عندما وقعت البلاد في أزمة مالية مصرفية ونقدية أدّت إلى انهيار العملة المحلية وإلى استنزاف احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية بشكل دراماتيكيّ.

يبلغ حجم احتياطي لبنان من الذهب 286.8 طناً أي ما يعادل 10.116.572 أونصة، بقيمة بلغت 13,2 مليار دولار في 2019، و 18.04 مليار دولار في نهاية العام 2020، و 16.87 مليار دولار في نهاية العام 2021، و16,27 مليار دولار في 2022، و18.04 في 2023، لتصل إلى 24,1 مليار دولار في نهاية العام 2024، وأصبحت تساوي لغاية منتصف هذا العام 30.45 مليار دولار.

تعتبر قيمة احتياطي لبنان من الذهب هائلة نسبة إلى حجم ناتجه المحلي الإجمالي المقدّر بحوالي 33 مليار دولار، حيث أظهرت دراسة أعدّها معهد التمويل الدولي في شباط 2025، أن لبنان احتلّ المرتبة الأولى عالمياً في معدل احتياطي الذهب نسبة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تصل إلى 76.5 في المئة وهي الأعلى عالمياً، نتيجة ارتفاع قيمة احتياطي الذهب للبنان. في المقارنة فإن قيمة احتياطي الذهب للسعودية على سبيل المثال، متقاربة جدّاً مع قيمة احتياطي لبنان، إلا أن حجم ناتجها المحلي الإجمالي الكبير جعلها تحتلّ المرتبة 31 عالمياً بنسبة 2,7 %، وجاءت الولايات المتحدة التي تملك أكبر احتياطي من الذهب بقيمة 682 مليار دولار، بالمرتبة 33 عالمياً في نسبة احتياطي الذهب مقابل الناتج المحلي وبنسبة 2.2. %

الأسعار إلى أين؟

في هذا الإطار، أوضح الخبير المالي وليد أبو سليمان أن الذهب لا يزال يعتبر الملاذ الآمن الأبرز في فترات التضخم والتوترات الجيوسياسية. ومع توجّه الاحتياطي الفدرالي الأميركي نحو مزيد من الخفض في أسعار الفائدة، تزداد جاذبية الذهب باعتباره أصلاً لا يدرّ فوائد، فيما تتراجع "الكلفة البديلة" للاحتفاظ به. مضيفاً أن

استمرار البنوك المركزية العالمية في تعزيز احتياطياتها يدفع نحو مزيد من الدعم الهيكلي للسوق، ما يجعل توقعات بلوغ مستويات 4,000 وحتى 5,000 دولار للأونصة غير مستبعدة.

في المقابل، أكد أبو سليمان لـ "نداء الوطن" أن احتمالات التصحيح تبقى واردة إذا ما شهد الدولار انتعاشاً قوياً أو عادت البنوك المركزية إلى سياسات نقدية أكثر تشدداً. لكن لا مؤشرات حالية على هبوط حاد، بل من المرجّح أن تكون هناك موجات تماسك أو تراجع جزئي بعد الارتفاعات القياسية الأخيرة.

دورة تاريخية ثابتة

وأشار إلى أن التجارب التاريخية تظهر أن الذهب يتحرك في موجات صعود تمتدّ لسنوات، يليها تماسك أو هبوط تصحيحي، لكن ليس هناك "دورة" ثابتة مدّتها 5 إلى 7 سنوات. على سبيل المثال، شهد الذهب ارتفاعاً متواصلاً تقريباً بين 2001 و2011، ثم دخل مرحلة تباطؤ نسبي. يمكن القول إن هناك دورات طويلة الأجل مرتبطة بعوامل اقتصادية وجيوسياسية، لكن من الخطأ النظر إليها كقانون زمني صارم.

وفيما اعتبر أبو سليمان أن لبنان يملك احتياطياً مهمّاً من الذهب، لفت إلى أن ارتفاع قيمته يعزز ميزانية المصرف المركزي ويزيد من صدقية موجوداته أمام المؤسسات الدولية. مشيراً إلى أنه يمكن استخدام الذهب كضمانة للاقتراض بشروط أفضل أو كأداة لتأجيره. وفي حال استخدم بطريقة مدروسة، قد يشكل عنصراً داعماً للاستقرار والنمو الاقتصادي، شرط تجنب البيع العشوائي الذي يحرم الدولة والمواطن والمودع مكاسب مستقبلية محتملة.

تراجع مؤشر الدولار

في الموازاة، شهد الدولار الأميركي أسوأ عام له منذ عام 1973، حيث دفعت السياسات الاقتصادية للرئيس دونالد ترامب المستثمرين العالميين إلى بيع ما في حوزتهم من عملات خضراء، مما هدّد مكانة العملة الأميركية كملاذ آمن. فتراجع مؤشر الدولار الذي يقيس قوة العملة مقابل سلة من 6 عملات أخرى، بما في ذلك الجنيه الإسترليني واليورو والين، بنسبة 11,2 % منذ بداية 2025 ولغاية شهر أيلول الحالي. مع الإشارة إلى أن الدولار الأميركي خسر 47 % من قيمته منذ عام 2000.

وفي هذا السياق، قال أبو سليمان إنه خلال العام 2025، تراجع مؤشر الدولار (DXY)بأكثر من 10 % أمام سلة من العملات الرئيسية، وهو من أشدّ الانخفاضات منذ سبعينات القرن الماضي. هذا الانخفاض يأتي بعد سنوات من قوّة الدولار، ويعكس تبدّل السياسات النقدية الأميركية وتزايد الضغوط التضخمية.

أما بالنسبة لتداعيات ذلك على اللبنانيين، فقال: بما أن الدولار يُستخدم على نطاق واسع في لبنان، فإن أي تراجع في قيمته عالمياً ينعكس مباشرة على القدرة الشرائية للمقيمين. فالاستيراد، الذي يشكل العمود الفقري للاستهلاك اللبناني، يصبح أكثر كلفة، ما يضغط على التجار ويدفعهم إما إلى رفع الأسعار أو تقليص الكميّات. النتيجة الطبيعية هي تراجع في الاستهلاك وتآكل إضافي في القدرة الشرائية، حتى لدى من يتقاضون رواتبهم بالدولار.

توجّه اللبنانيين للتحوّط

وأكد أبو سليمان أن الميل نحو تنويع الأصول في لبنان بات أكثر وضوحاً، حيث يتّجه كثيرون إلى شراء الذهب لحماية مدخراتهم، بينما يلجأ آخرون إلى اليورو أو الجنيه الإسترليني أو حتى العملات الرقمية رغم مخاطرها العالية. كما تستخدم العقارات كملاذ آخر للحفاظ على القيمة. وبالتالي، فإن هذا السلوك يعكس فقدان الثقة بالدولار كعملة وحيدة للادخار والاستهلاك، ويفتح الباب أمام أنماط جديدة من التحوّط الفردي والمؤسسي.

كلمات مفتاحية: أسعار الذهب

المصدر: نداء الوطن

https://www.lebanese-forces.com/2025/10/02/%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%87%d8%a8-186/

3 - صندوق النقد: تعافي الشرق الأوسط من أثر الصراعات يبدأ بهذه الخطوات

المؤسسة الدولية أوصت بتقليص أعباء الديون والبحث عن تمويلات خارجية

نُشر 21:أكتوبر 2025 09:00، آخر تحديث 21:أكتوبر 2025 09:00

صندوق النقد: تعافي الدول العربية بعد الصراعات يستغرق وقتاً أطول من المعتاد ثم تتجدد الأزمات بسرعة

هيكلة الديون تلعب دوراً محورياً في تخفيف العبء المالي على البلدان المتعافية وتمهد الطريق لنمو مستدام

قال صندوق النقد الدولي إن مسار تعافي الدول العربية من تبعات الصراعات السياسية والاضطرابات، يتطلب دعماً دولياً شاملاً لا يقتصر على التمويل، بل يشمل تخفيف الديون، وبناء المؤسسات، والمساعدات الفنية، وذلك ضمن تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، الصادر اليوم.

وتمثل إعادة هيكلة الديون ركيزة محورية لتمكين الاقتصادات المتعافية من تحقيق نمو مستدام، على أن يتم تنفيذها بفعالية وبالتوازي مع إصلاحات هيكلية مدروسة، تتيح استقرار الاقتصاد وتعزيز ثقة المستثمرين، وفق الصندوق.

إلا أن عملية التعافي من النزاعات في المنطقة تعد "صعبة وبطيئة"، بسبب حدة الصراعات وطول مدّتها، إلى جانب ضعف فترات الاستقرار، وهو ما يفاقم من حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي، بحسب المؤسسة الدولية التي شددت على ضرورة تركيز الحكومات على التنسيق الجيد للمساعدات الدولية، مع وضع أولويات للاستقرار الاقتصادي والحوكمة، بما يسهم في خفض التقلبات ودعم الاستهلاك والاستثمار.

تأثيرات متفاوتة على دول المنطقة

تعاني المنطقة العربية منذ عقود من حروب متتالية، واضطرابات داخلية تطورت في أكثر من بلد إلى حروب أهلية طاحنة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي.

واستشهد تقرير الصندوق بعدد من الحالات في المنطقة، ففي مصر يسعى الاقتصاد خلال الفترة المقبلة لتجاوز الآثار السلبية التي تعرض لها نتيجة حرب غزة، وخاصة من ناحية فقدان قناة السويس لحوالي نصف إيراداتها، كما تحاول سوريا إعادة بناء اقتصاد البلاد الذي عانى منذ الانتفاضة الشعبية التي اندلعت خلال 2011 وتحولت سريعاً إلى صراع مسلح انتهى بسقوط النظام السابق وسط عقوبات دولية صارمة، كما يأمل لبنان في التوصل إلى توافق سياسي يفتح الباب لترميم الاقتصاد الذي يعاني منذ سنوات من أزمة خانقة تفاقمت مع الحرب الإسرائيلية الأخيرة على البلاد.

وخلال الأسبوع الماضي، رفع الصندوق توقعاته لنمو المنطقة خلال العامين الحالي والمقبل، حيث توقع نمواً في 2025 بنسبة 3.3% بينما كانت تقديراته في شهر يوليو الماضي عند 3.2%، أما بالنسبة لعام 2026 فيرى الصندوق أن نمو المنطقة سيتسارع إلى 3.7%، بينما كانت توقعاته خلال يوليو عند 3.4% فقط .

جاءت التوقعات الجديدة لنمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بناء على اختفاء آثار اضطرابات إنتاج النفط والشحن، وتراجع آثار الصراعات الدائرة، واستندت النظرة الإيجابية للصندوق إلى تحسن في أسعار النفط مقارنة بتقديراته السابقة، وتسارع أداء الاقتصاد السعودي الذي يُعدّ الأكبر في المنطقة.

صندوق النقد الدولي يبدي نظرة إيجابية لنمو اقتصاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام المقبل - الشرق

معياران للتعافي من الصراع

يقيس صندوق النقد عملية التعافي الناجحة من خلال معيارين هما: عودة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غضون خمس سنوات إلى مساره الذي كان متوقعاً قبل الصراع، مع الحفاظ على السلام خلال هذه الفترة. وذكر التقرير أن متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد الصراع لمدة خمس سنوات أقل بكثير من المتوسط العالمي ومن نظيره في مناطق مشابهة، حيث يقل عن 1%، بينما يصل نظيره في مناطق مشابهة إلى 4.8%.

كما تميل فترات السلام التي تتخلل اشتعال الصراعات الجيوسياسية إلى أن تكون في الشرق الأوسط أقصر بكثير من باقي مناطق العالم.

https://asharqbusiness.com/economics/103190/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%A8%D9%87%D8%B0%D9%87-/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA

4 - ممر داود وأطماع إسرائيل في سوريا

ممر داود يمتد في عمق سوريا عبر أراض واسعة ومتنوعة جغرافيا ما يجعله تحديا كبيرا لأي جيش يسعى لاجتيازه (الفرنسية)

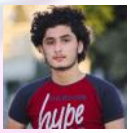

يوسف أحمد بدوي، Published On 25/10/202525/10/2025

تستمر التوغلات الإسرائيلية في الجنوب السوري منذ سقوط النظام أواخر العام الماضي، ووصلت ما يقارب الـ200 عملية لتشمل حوالي 600 كيلومتر مربع بحسب منظمات حقوقية.

وكانت إسرائيل قد طلبت فتح "ممر إنساني" إلى محافظة السويداء جنوب سوريا ضمن اتفاق يهدف إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح تشمل السويداء، لكن سوريا رفضت الطلب بوصفه خرقا للسيادة.

ويربط العديد من الباحثين هذه الأحداث بمشروع صهيوني يسمى "ممر داود" فهل يمكن لهذا الممر أن يُنفذ في سوريا؟ وما العوائق عند تنفيذه؟

الممر وطموح إسرائيل

يقع ممر داود ضمن الخريطة المنشودة لإسرائيل الكبرى، وسُمي الممر كذلك وفقا لأسطورة يهودية عن دولة مزعومة وجدت في زمن النبي داود عليه السلام، ما يجعل الممر ذا أهمية دينية وعسكرية ويعبر عن رؤى إسرائيل التوسعية في المنطقة.

وينطلق الممر، وفقا لمنظري الصهيونية التوراتية، من شمال فلسطين مرورا بهضبة الجولان، ليعبر محافظتي درعا والسويداء، ثم صحراء حمص الشرقية ودير الزور، وصولا إلى شرق الفرات على الحدود السورية مع تركيا والعراق، وينتهي في كردستان العراق، راسما حدود دولة مزعومة في عهد النبي داود.

وأشار تقرير بحثي في مركز الحوار السوري إلى أن مخطط ممر داود ينبع من جذور أيديولوجية ضاربة في عمق الفكر الصهيوني العقدي، ويتغذى على متغيرات النزاع السوري، حيث سعت إسرائيل إلى استثمار لحظة التحول، وسقوط نظام الأسد، لإعادة رسم الجغرافيا السياسية.

ويذكر التقرير الذي أعده الباحث الدكتور محمد سالم أن إسرائيل تأمُل إنشاء شريان بري متصل بما يتيح لها التمدد جغرافيا نحو الشرق، والوصول إلى مناطق نفطية واقتصادية، وتحقيق عمق إستراتيجي إقليمي جديد يمنحها فرصة لاختراق الخارطة وكسر عزلتها الجغرافية.

ويضيف الباحث أن جذور فكرة الممر ليست جديدة كليا، إذ تستند إلى طموحات صهيونية قديمة وكان قد ظهر هذا التصور في كتابات ثيودور هرتزل وغيره من مؤسسي الحركة الصهيونية، مستندا إلى خرائط دينية يهودية تضع أجزاء من سوريا والعراق ضمن حدود "إسرائيل التوراتية".

وترتبط فكرة الممر بـ"عقيدة المحيط" التي تبناها بن غوريون (أول رئيس وزراء إسرائيلي) وترنو تلك العقيدة للتحالف مع أقليات قومية ودينية لتفتيت العمق العربي وإعادة تشكيل خريطة المنطقة.

تحديات جغرافية

يقطع ممر داود أراضي شاسعة في عمق الأراضي السورية، ويعبر العديد من الجغرافيات المتنوعة والغامضة في بعض أجزائها ما سيشكل تحديات هائلة أمام أي جيش يريد عبورها.

ويوضح محمد زعل السلوم الباحث في جغرافيا الجنوب السوري، أن جغرافيا جنوب وشرق سوريا وعرة، وإذا أقدمت إسرائيل على الممر المزعوم فعليها أن تجتاز

محافظات عديدة يشكل مجموع مساحتها الواقعة ضمن الممر أكثر من 30 مرة مساحة غزة.

ويضيف السلوم أن عقبات جغرافية واضحة ستكون موجودة، مثل مناطق وادي اليرموك ووادي الرقاد وسهل حوران وليس لإسرائيل فرص كبيرة للعبور الذي لو تم سيليه طريق طويل في البادية وصولا لنهر الفرات، هذه البيئات المختلفة لن تستطيع إسرائيل عبورها إلا في الأحلام والخيالات فضلا عن أن تلك المناطق مأهولة بمجتمعات ترفض الاحتلال الإسرائيلي.

وأن وعورة اللجاة ومرتفعات الجولان وسفوح جبل الشيخ ستشكل جحيما جديدا لإسرائيل إن أقدمت على احتلالها بالتزامن مع دوامة غزة المستمرة منذ سنتين.

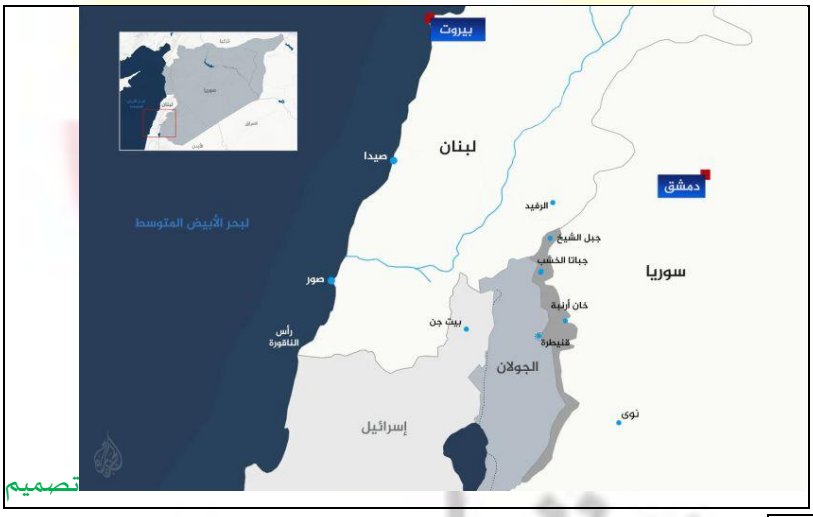

تصميم

خاص – خريطة جبل الشيخ سوريا لبنان الجولان الشريط الممتد القنيطرة ونوى (الجزيرة)

وبناء على المعاجم الجغرافية التي أعدها السلوم عن جنوب وشرق سوريا، فإن الحديث عن قدرة إسرائيل على بسط نفوذ دائم يمتد من الجولان إلى عمق سوريا ثم شمالها سيكون مستحيلا أمام قسوة الواقع الميداني: تضاريس وعرة، بنى اجتماعية متجذرة، وحسابات عسكرية وسياسية معقّدة لا تُحل بمجرد رغبة أو عمليات عسكرية معزولة.

ومنذ سقوط النظام السوري السابق أقدمت إسرائيل على احتلال مناطق إستراتيجية مثل قمم مرتفعات جبل الشيخ، مما مكنها من مراقبة مناطق تمتد نحو 200 كيلومتر داخل سوريا وأعطاها قدرا من السيطرة على الأرض والجو.

ويشير التقرير التحليلي على موقع "المرصد الجيوسياسي" إلى أن المفهوم الإستراتيجي لممر داود يرتكز على إدراك أن الجغرافيا ليست عاملا ثانويا، بل أداة مرنة لفرض السيطرة، ويبرز الممر كنمط واضح من خلال العمليات والتحالفات والطموحات في أراضي الممر التي تُوحي مجتمعة بتصميم متماسك ومنطقة نفوذ متصلة بإسرائيل أكثر من كونها مجرد طريق بري للعبور.

وبحسب التقرير الذي أعده الخبير الجيوسياسي باولو أغيار، فإن ممر داود ليس تعديلا حدوديا بسيطا، فهو دمج لأبعاد جغرافية عديدة في شكل إقليمي واحد، ويهدف إلى إعادة ضبط النظام الحدودي لبلاد الشام متجاوزا السيادات القائمة ومُدرجا نفسه كنسيج ضام لجغرافيا جديدة، والنتيجة هي محاولة إعطاء إسرائيل ميزة في المركزية الجغرافية.

ويضيف باولو، أن جغرافية الممر تشكل فاصلا بريا بين لبنان والإمدادات الإيرانية، وهذا سيغير هندسة الإمداد داخل محور المقاومة، بالإضافة لحصره بقية القوى في قطاعات مجزأة وغير متجاورة ما سيضعفها هيكليا ويزيد تكلفة استمرارها.

وكان تقرير بحثي آخر لمركز الحوار السوري قد أكد أن الضغوطات والاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة لم تعد محصورة في إدارة الخلاف مع أطراف داخل السويداء، بل تحوّلت إلى ملف سياسي له امتدادات إقليمية خطيرة تُهدد بتفكيك الجغرافيا السورية.

وأن تلك الاعتداءات تتزامن مع ما يُثار باستمرار عما يُعرف بـ"مشروع داود" الإستراتيجي، وأن ذلك السلوك العدواني سيقف عائقا أمام استقرار المنطقة الجنوبية، بحسب التقرير الذي نشر مؤخرا.

بلدة راشيا عند سفوح جبل الشيخ مجاورة للحدود اللبنانية السورية (الجزيرة)

تعقيدات ديمغرافية

يقطن في المناطق المأهولة الواقعة ضمن مساحة الممر المفترض مجتمعات عديدة ومتنوعة إثنيا ودينيا، وتحاول إسرائيل التأثير عبر بعض القوى المسيطرة، لكنّ رفضا ذا جذور عميقة يحمله المجتمع السوري بالعموم تجاه أي ممر أو احتلال إسرائيلي.

وفي حديث مع طلال المصطفى الباحث وأستاذ علم الاجتماع في جامعة دمشق، يقول إن مشروع ممر داود في سوريا سيواجه صعوبات ديمغرافية متعددة ومركبة، فالتركيبة السكانية متنوعة وكثيفة ما يجعل أي مشروع جغرافي سياسي في منطقة الممر مفتقرا للتجانس السكاني.

وعن الارتباط الهوياتي في منطقة الممر، يرى الباحث طلال المصطفى أن غالبية المكونات الدينية والطائفية رغم الخلافات لا تجد نفسها جزءا من مشروع خارجي، وأن الوعي الشعبي متأثر بالصراع التاريخي مع إسرائيل ما أنتج ذاكرة جمعية معادية لها ورافضة بشكل قطعي لأي تقارب ديمغرافي أو اجتماعي معها.

ورغم أن الهجرات والنزوح والحرب السورية قد غيرت البنية الديمغرافية جزئيا، فإنها لم تؤسس لفراغ سكاني يمكن استثماره في مشروع الممر، فالتركيبة الديمغرافية في الجنوب السوري ومنطقة الممر غير قابلة للاستيعاب، وإن أي محاولة لفرض الممر ستواجه مقاومة من مختلف المكونات بما فيها الدروز، بحسب طلال المصطفى.

وأحدثت الحرب بعض التشظي المجتمعي في الجنوب السوري وفي سوريا عامة بحسب المصطفى، لكن ليس بالمستوى الذي يسمح لإسرائيل بفرض ممر بهذا الحجم والرمزية في منطقة مأهولة ومتشبثة بانتمائها السوري والعربي والإسلامي، وهذا الممر لا يتعدى أن يكون وهماً إسرائيليا.

وعن حالة المجتمع المدني في المناطق الواقعة ضمن مساحة الممر، يقول الباحث محمد السكري للجزيرة نت إن المجتمع المدني في الجنوب السوري قد انتظم على شكل مجتمعات محلية بسبب غياب الدعم الحكومي، باستثناء السويداء التي شهدت حركة نقابية في السنوات الأخيرة للثورة، أما مناطق شمال غرب سوريا فقد شهدت درجة من تنظيم المجتمع المدني بسبب وجود دعم دولي.

وتحاول إسرائيل استمالة المجتمع المدني لأهداف سياسية وعسكرية في مناطق مثل السويداء التي تغلب فيها الحالة العسكرية الأمنية على الحالة المدنية في الوقت الراهن، بحسب السكري.

وكان مسؤول أميركي ومسؤولان إسرائيليان قد صرحوا لموقع أكسيوس أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تحاول التوسط في اتفاق لإنشاء ممر إنساني بين إسرائيل ومدينة السويداء في جنوب سوريا، بهدف إيصال المساعدات إلى المجتمع الدرزي هناك.

لكن عددا من الباحثين يرون أن هذه الخطوة لا تتعدى كونها تمهيدا لمشروع أوسع يتمثل في إقامة ممر إسرائيلي داخل سوريا، يمتد لاحقا ضمن مناطق المجتمعات المحلية الواقعة على امتداد ما يُعرف بـ"ممر داود."

التداعيات الأمنية والواقع السياسي

وتعيش منطقة بلاد الشام حالة غير مستقرة منذ سنوات، فالمشهد السوري لا يزال غير مستقر، وحرب غزة الدائرة ومن قبل جنوب لبنان، كل هذا يجعل المنطقة تعيش ظروفا سياسية معقدة ومع الحديث عن الممر، فإن مشروعا كهذا ستكون له تداعيات أمنية خطيرة وينتج عنه انقسامات سورية داخلية ويصل تأثيره إلى الدول الأخرى.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قد أكد في وقت سابق أنه "لن نسمح بزعزعة استقرار سوريا ولن نسمح بتقسيمها عبر إنشاء ممر إرهابي في شمالها، ولن نسمح بتقسيم هذا البلد عبر إقامة أي ممرات أخرى."

وفي هذا السياق، يقول الباحث في مركز حرمون للدراسات سمير العبد الله إن تنفيذ ممر بهذا الحجم والموقع خطوة ذات طابع تقسيمي واضح، فهو يربط بين منطقتين خارج السيطرة المركزية للدولة السورية ما سيؤدي لتفكيك الخريطة وتعميق الانقسامات الميدانية والسياسية التي تشكلت خلال سنوات الصراع.

ويضيف العبد الله أن مثل هذا الممر سيؤدي إلى قطع الصلات الجغرافية واللوجستية بين سوريا وكل من العراق والأردن وما سينتج عنه من إغلاق أو إضعاف لشرايين إستراتيجية مهمة تربط سوريا بعمقها الإقليمي، وهذا سيشكل خطرا أمنيا وجيوسياسيا على الدولة السورية.

ولهذا المشروع تبعات على أمن الإقليم علاوةً على كونه يشجع على مشاريع موازية ويثير مخاوف من محاولات تغيير خرائط الحدود للبلدان المجاورة التي تمتلك أدوات ضغط سياسية وأمنية، بحسب سمير العبد الله.

وأشار تقرير لوكالة "سبيشل يوراسيا"، أنه إن تم الإقدام على تنفيذ هذا الممر فسيُلقي بحالة غير مسبوقة من عدم الاستقرار تصل إلى لبنان والعراق وحتى إيران وغيرها، مع تداعيات على الأمن الإقليمي لغرب آسيا.

وإن الممر سيزيد التوترات بين تركيا وإسرائيل بحسب التقرير، وقد يؤدي إلى صراع مباشر، فهذا الممر سيعطل طرق التجارة التركية نحو دول الخليج مما يشكل ضغطا كبيرا على اقتصاد تركيا.

وكان وزير الخارجية التركي هاكان فيدان قد اتهم إسرائيل بالتخطيط لتفتيت سوريا، وهدد بالتدخل لحماية وحدة أراضيها، ورغم أن فيدان لم يشر مباشرة إلى ممر داود إلا أنه قد تحول لمصدر قلق متزايد في أنقرة.

ويضيف التقرير أن دولا مثل تركيا وروسيا وإيران تعارض فكرة الممر، وستواجهه عبر قوات بالوكالة، وبالدبلوماسية، وحتى بالعمليات العسكرية، وأن جماعات محلية في الجنوب السوري ستواجه المشروع.

قدرات الجيش الإسرائيلي والمواجهة

أشارت دراسة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن إسرائيل تعتمد في قوة جيشها القتالية على قوات الاحتياط، التي تراجع دورها في العقود الثلاثة الأخيرة وانخفضت جاهزيتها للقتال وتدنى مستواها، ما يجعلها تحجم عن خوض حروب شاملة.

وذكرت الدراسة، التي أعدها الباحث محمود محارب، أن لسلاح الجو الإسرائيلي أهمية قصوى في بناء قوة الجيش حيث تصل ميزانيته السنوية منذ نصف قرن إلى 50% من ميزانية الجيش، ليبلغ عدد القوات النظامية لسلاح الجو 38 ألفا دون الاحتياط.

وتعتقد قيادة الجيش الإسرائيلي -بحسب الدراسة- أنه بإمكانها الاعتماد على الطائرات الحديثة والمسيرات والاستخبارات لحسم الحرب مستندة إلى ميزانيات ضخمة تُوفَّر لجمع المعلومات عن التنظيمات والتشكيلات العسكرية.

وعن إمكانية تنفيذ ممر داود، يقول الخبير العسكري عبد الجبار العكيدي للجزيرة نت إن الجيش الإسرائيلي -رغم تفوقه الجوي- لا يمكنه تنفيذ هذا الممر، فهو ليس لديه القدرات البشرية الكافية لتغطية تلك المنطقة ولن تستطيع الطائرات حسم الموقف، ويتطلب مشروع بهذا الحجم اجتياحا بريا لكل المناطق الواقعة ضمن المساحة للممر المفترض ما قد يشكل استفزازا لجيوش البلدان المجاورة.

ويرى أنه بالرغم من أن الجيش السوري الحالي لا يملك قدرات عسكرية كبيرة، فإن المواجهة ضمن هذا السيناريو قد تتحول من المواجهة العسكرية إلى حرب العصابات ضمن منطقة شاسعة وممتدة.

ومن جهته، يقول الخبير العسكري والإستراتيجي عبد الله الأسعد للجزيرة نت إن إسرائيل لديها ذراع طويلة وضاربة في الشرق الأوسط، لكنْ ستواجهها عقبات أساسية، أبرزها ثقل حركة جنودها عند المواجهة الحقيقية، ما يؤدي إلى بطء المناورة على مستوى الأفراد والعتاد، كما يتضح من تجارب وقائع سابقة مثل ما حصل في قطاع غزة.

ويُعتبر هذا الممر ضروريا بالنسبة لمشروع إسرائيل الكبرى، لكن عند حدوث عمليات عسكرية ممتدة مثل هذه تتطلب انتشارا واسعا للمشاة والمعدات فإن الجيش الإسرائيلي سيصبح ضعيفا كما هو الحال الآن في قطاع غزة.

ويختم العكيدي بقوله إن ممرا مثل هذا مستحيل التنفيذ عسكريا في الوقت الحالي، ولا يمكن لإسرائيل القيام به إلا في مخيالها.

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/politics/2025/10/25/%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%ad%d9%84%d8%a7%d9%85-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%a7%d9%82%d8%b9-%d9%87%d9%84-%d9%8a%d9%85%d9%83%d9%86-%d9%84%d9%85%d9%85%d8%b1-%d8%af%d8%a7%d9%88%d9%88%d8%af

5 - لماذا تضاعف عجز ميزانية السعودية 2025؟

العجز في ميزانية 2025 يُقدّر الآن بـ245 مليار ريال مقارنةً بـ101 مليار بالميزانية المعتمدة

نُشر 01:أكتوبر 2025 16:59

البيان التمهيدي لميزانية 2026 يكشف عن تراجع في الإيرادات النفطية وارتفاع في الإنفاق الاستثماري

وزارة المالية تخطط لتمويل العجز عبر أدوات دين محلية ودولية وتمويل بديل

المصدر: الشرق

الخلاصة

توقعت السعودية زيادة عجز ميزانية 2025 إلى 245 مليار ريال (5.3% من الناتج المحلي)، ضعف التقدير السابق، بسبب تراجع الإيرادات النفطية وارتفاع الإنفاق ضمن رؤية 2030. الحكومة ستموّل العجز بالاقتراض المحلي والخارجي وأدوات الدين، مؤكدة أن العجز مؤقت ويهدف لتسريع التحول الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام بعد 2030.

*ملخص بالذكاء الاصطناعي. تحقق من السياق في النص الأصلي.

تتوقع الحكومة السعودية أن يتضاعف العجز في ميزانية عام 2025 مقارنةً بتقدير سابق. فوفقاً للبيان التمهيدي لميزانية 2026، رفعت المملكة توقعاتها للعجز في العام الجاري إلى 245 مليار ريال، بما يعادل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان 2.3% فقط عند اعتماد الميزانية في نوفمبر.

العجز المتوقع خلال العام الجاري، يعد الأكبر منذ 2018، إذا ما جرى استثناء فترة جائحة كورونا.

هذا التعديل في التوقعات يفتح الباب لتساؤلات عدة حول أسباب الفجوة، وتداعياتها على السياسة المالية والاقتصاد الكلي.

لماذا ارتفعت تقديرات عجز السعودية في ميزانية 2025؟

بحسب البيان التمهيدي لميزانية 2026، ارتفع العجز المتوقع لعام 2025 إلى 245 مليار ريال، بعدما كان مقدّراً بـ101 مليار ريال فقط في الميزانية المعتمدة.

تغيير التوقعات جاء عقب صدور بيانات الميزانية للربع الثاني، والتي أظهرت بلوغ عجز الميزانية خلال الفترة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر يونيو 93.2 مليار ريال،

ليقترب بذلك عجز نصف العام من مستهدف عجز الموازنة للعام 2025 بكامله البالغ 101 مليار ريال .

ما الذي تغيّر في الأرقام؟

الإيرادات تراجعت والإنفاق ارتفع مقارنةً بالتقديرات السابقة:

الميزانية العامة السعودية (مليار ريال)

	توقعات 2025 (الحديث)	ميزانية 2025 المعتمدة	فعلي 2024	الميزانية
الإيرادات	1091	1184	1259	
النفقات	1336	1285	1375	
عجز الميزانية	245	101	116	
نسبة العجز من الناتج المحلي	%5.3	%2.3	%2.5	

لماذا انخفضت الإيرادات المتوقعة؟

أثّر هبوط أسعار النفط، وسط استمرار تخفيضات الإنتاج من قبل تحالف "أوبك+"، لا سيما خلال النصف الأول، على الصادرات النفطية. رغم الأداء القياسي للإيرادات غير النفطية في بعض الفصول.

ما شهدته سوق النفط من تقلبات لأسباب سياسية واقتصادية، بما في ذلك سياسات ترمب التجارية، والتي أثارت تخوفاً حيال النشاط الاقتصادي عالمياً، ضغط على أسعار الخام، وأثر على الصادرات النفطية للبلاد التي تراجعت قيمتها

خلال النصف الأول من العام الجاري 12% على أساس سنوي، أي بمقدار 53.7 مليار ريال.

وتشير تقديرات المالية السعودية بتحقيق عجز يناهز 161 مليار ريال بالنصف الثاني من العام، بما يفوق العجز المحقق بالنصف الأول البالغ 93 مليار ريال، إلى الأخذ في الاعتبار التقارير حول التقلّبات في أسعار النفط، وإمكانية تراجع سعر البرميل دون 60 دولاراً كما توقعت بيوت خبرة عقب قرار "أوبك+" برفع الإنتاج، بما قد يؤثر على الإيرادات الناتجة عن إعادة مئات آلاف البراميل إلى السوق. لكن تبقى التطورات الجيوسياسية، لا سيما ما يتعلّق منها بروسيا وإيران وفنزويلا، عاملاً محورياً في هذا السيناريو.

الصادرات البترولية السعودية بالنصف الأول 2025

الشهر	القيمة (مليار ريال)	نسبة التغير السنوية
يناير	70.7	-%0.4
فبراير	67.6	-%7.9
مارس	66.7	-%16.1
أبريل	61.9	-%21.2
مايو	59.3	-%21.8
يونيو	64.6	-%2.5

*بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية

لماذا زادت النفقات عن المتوقع؟

الحكومة تمسكت بخططها التوسعية ضمن رؤية 2030 رغم ضغوط الإيرادات، حيث تمّ تسجيل زيادة بمقدار 51 مليار ريال في الإنفاق الفعلي مقارنةً بما كان معتمداً.

هذا التعديل، وإن كان مفاجئاً من حيث الحجم، لكنه متوقع ضمنياً في ظل السياسة المالية التوسعية التي تنتهجها الحكومة، والتي تركّز على النمو المستدام بدلاً من تقليص الإنفاق بشكل مباشر.

وزير المالية السعودي محمد الجدعان قال بمقابلة سابقة مع "الشرق": "نرى أن بالإمكان التوسع في الإنفاق"، مضيفاً: "العجز في ميزانية المملكة لعام 2025 ينتج بشكلٍ أساسي عن زيادة الإنفاق على المشاريع؛ وسيحقق عائداً اقتصادياً يفوق تكلفة الاستدانة لتغطيته ."وأوضح الجدعان: "سنستدين من خلال السوق المحلية، ومن خلال السوق الدولية..طالما أن العائد على الإنفاق أعلى من تكلفة الدين، بموازاة القدرة على الوصول إلى أسواق الدين بتكلفة مقبولة لا تؤثر على الاقتصاد.. هذا التوازن مهم جداً."

كيف ستموّل السعودية هذا العجز المرتفع؟

من خلال مزيج من الاقتراض المحلي والخارجي، كما قال وزير المالية السعودي، إضافةً إلى أدوات التمويل البديل. البيان التمهيدي أكد استمرار الاعتماد على السندات، والصكوك، والقروض، وتمويل المشاريع مباشرة.

أصدرت المملكة منذ بداية هذا العام وحتى الآن أدوات دين في الأسواق الدولية قيمتها 19.9 مليار دولار، لتقترب بذلك من المستوى القياسي المسجل في 2017، ولتواصل تصدرها للأسواق الناشئة كأكبر مصدر للسندات السيادية.

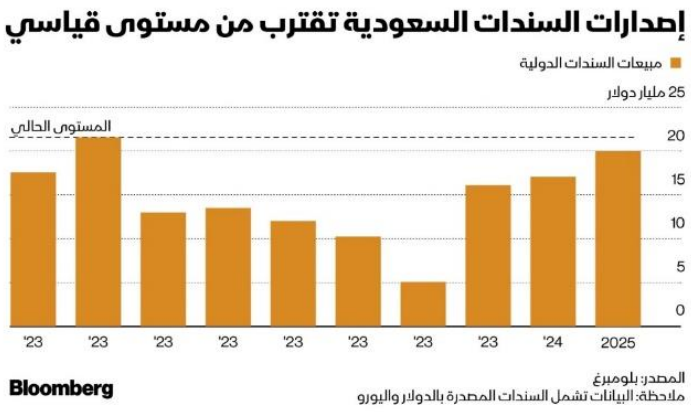

واصلت السعودية تصدرها للأسواق الناشئة كأكبر مصدر للسندات السيادية. وتُضاف حصيلة الطرح الحالي إلى قيمة إصداراتها البالغة 14.4 مليار دولار منذ بداية العام الجاري كافة المؤشرات تدل على أن المملكة مستعدة لتحمّل عجز مؤقت مقابل تسريع التحول الاقتصادي. وسط تأكيد وزارة المالية في البيان التمهيدي للعام المقبل

أنه "يشكل بداية المرحلة الثالثة من رؤية السعودية 2030، والتي تركز على تكثيف جهود التنفيذ، وتوسيع فرص النمو، إضافةً إلى تسريع وتيرة الإنجاز، بما يضمن تحقيق أثر مستدام لما بعد عام 2030."

https://asharqbusiness.com/economics/100697/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-2025/

6 - قانون "الفجوة المالية" تحت المجهر: صندوق النقد يشدد على المعايير الدولية

باسمة عطوي، ليبانون ديبايت، الخميس 02 تشرين الأول 2025 -

أنهى فريق من صندوق النقد الدولي، بقيادة إيرنستو راميريس ريغو، زيارة مقتضبة إلى بيروت خلال الفترة 22-25 أيلول الماضي، ناقش فيها التطورات الاقتصادية الأخيرة والتقدم المحرز نحو تنفيذ الإصلاحات الأساسية. اجتمع فريق البعثة مع المسؤولين في مصرف لبنان والوزراء المعنيين، لتقييم الوضع الاقتصادي في لبنان بعد موسم الصيف، ومتابعة الإصلاحات المطلوبة من الحكومة اللبنانية بعد إقرار قانون "إعادة انتظام العمل المصرفي"، وتحضيرات كل من مصرف لبنان ووزارة المالية لمسودة "قانون الفجوة المالية" أو "قانون تحديد مصير الودائع"، ووضع المالية العامة في الـ2025 ومشروع موازنة الـ2026.

يلفت رئيس مركز الأبحاث في بنك بيبلوس والخبير الاقتصادي نسيب غبريل لـ"ليبانون ديبايت"، إلى أن "الوفد اعتبر أن هناك تقدماً في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة من لبنان لكنه بطيء، سواء أكان من خلال تعزيز احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية، واستمراره في سياسة عدم تمويل الدولة، وتحقيق المالية العامة فائضاً في العام 2024 ومن المتوقع أن تحقق فائضاً أيضاً في العام 2025، والتشدد في سياسة عدم تسجيل عجز في الموازنة العامة، كما اعتبر الوفد أن الوضع

الاقتصادي في لبنان تحسن نوعاً ما، بسبب الموسم السياحي الذي اعتمد على الاغتراب اللبناني ومستوى استهلاك مقبول."

يضيف: "الوفد لم يبدِ رضاه على مشروع موازنة 2026، معتبراً أنه يجب أن يكون أكثر طموحاً لجهة تعزيز الإيرادات، وتحقيق فائض أولي يوازي 1.7 بالمئة من الناتج المحلي. بالإضافة إلى ترقيم لملف حساس جداً هو قانون ما يسمى بالفجوة المالية، إذ يعتبرون (لم يفصحوا عن رأيهم بشكل رسمي) أن هذا القانون يجب أن يلتزم بالمعايير الدولية، وكل المشروع الإصلاحي للدولة اللبنانية (إصلاح القطاع المصرفي والفجوة المالية)، يجب أن يتوافق مع منهجية صندوق النقد."

يوضح غبريل أن "الوفد يتابع من واشنطن كل الإصلاحات والخطوات التي تقوم بها الحكومة اللبنانية، ولديهم ملاحظات على مشروع قانون إعادة إصلاح القطاع المصرفي واقترحوا تعديلات عليه، لكي يلاقي المعايير الفضلى العالمية، وشددوا على أن كل برنامج الإصلاحات التي ستضعها الحكومة يجب أن يتطابق مع هذه المعايير، مثل التزامات الدولة لاستدامة الدين العام"، لافتاً إلى أن "السلطات اللبنانية هي من طلبت إعادة المفاوضات مع صندوق النقد للتوصل إلى مشروع إصلاحي وتمويلي بنحو 4 مليارات دولار، لذلك ما يريده الصندوق هو التأكد أن الدولة اللبنانية لديها القدرة على رد ما ستقترضه، سواء منه أو من الجهات المانحة الأخرى التي ستبدي استعدادها لمساعدة لبنان بمجرد توقيع الاتفاق مع الصندوق."

ويؤكد أنه "بالنسبة للصندوق، استدامة الدين العام في لبنان هي أمر أساسي، وأيضاً ضرورة إعادة هيكلة الدين العام (سندات اليوروبوندز) وتخفيض التزامات الدولة، وعلى الأقل أن لا تأخذ التزامات جديدة ومنها مبلغ 16 ملياراً و500 مليون دولار، الموجود على ميزانية مصرف لبنان كدين على الدولة وهذا ما ترفضه الحكومة"، مشيراً إلى أنه "حالياً هناك نقاش وتواصل إيجابي حول هذا الموضوع بين الحكومة والمركزي، والأخير يقول إنه يملك كل المستندات التي تثبت أن هذا المبلغ هو دين على الدولة، وهذا ما ترفضه الحكومة معتبرة لو أنه كذلك لكان أُدخل ضمن احتساب الدين العام، وحسم هذا الموضوع يهم صندوق النقد الذي يشدد على أن مساهمة الدولة في تحديد مصير الودائع يجب أن لا تدخل في أصول الدولة وتحميلها

التزامات إضافية إلا إعادة رسملة مصرف لبنان .”ينقل غبريل أن “المسؤولين اللبنانيين يقولون إن الوقت يداهم لبنان للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد، وهذا الأمر يجب أن يتحقق قبل نهاية العام الحالي، وبعد هذه الزيارة سيكون لقاء آخر بينهم ووفد صندوق النقد خلال اجتماعات الصندوق السنوية هذا الشهر”، جازماً بأن “الصندوق لن يوقع اتفاقاً مع لبنان قبل إقرار قانون تحديد مصير الودائع، وهذا أمر يحتاج إلى وقت سواء في الحكومة أو المجلس النيابي لدرسه ثم إقراره، وبذلك نكون على أبواب الانتخابات النيابية المقبلة، والسؤال هل سيصوت مجلس النواب على هذا القانون قبل فترة قصيرة من الانتخابات؟.”

يضيف: “بحسب متابعتي، صندوق النقد سيطلع على مشروع قانون الفجوة المالية، ويريد أن يكون منجزاً من مجلس النواب وليس فقط في الحكومة، وهناك آراء مختلفة في لبنان حوله إذ أن هناك رأياً يعتبر أن توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان هي دين تجاري، والتزام مصرف لبنان تجاه المصارف (أي المودعين) يجب فصله عن الدين العام الذي هو دين سيادي، ويمكن للدولة اللبنانية التفاوض مع حاملي سندات اليوروبوند لإعادة هيكلة الدين العام، بمعايير صندوق النقد من دون الدخول في قانون تحديد مصير الودائع.”

ويختم: “هناك رأي يعتبر أن كل هذه الالتزامات هي التزامات على الدولة، ويجب أن تدخل الودائع المصرفية لدى مصرف لبنان بعملية إعادة هيكلة اليوروبوندز، أو على الأقل أن تعكس نتائج إعادة الهيكلة، كما أن هناك آراء مختلفة حول الجهة التي يجب أن تتحمل مسؤولية رد 16 مليار دولار، والقرار هو عند السلطة التنفيذية، لأن مصرف لبنان يبدي رأيه الاستشاري فقط.”

https://www.lebanondebate.com/article/748117-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%87%D8%B1-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D8%B4%D8%AF%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

7 - صناديق الثروة الخليجية تتصدر الاستثمارات العالمية أول 9 أشهر من

2025

الصناديق السيادية في الشرق الأوسط تستحوذ على 40% من التدفقات الاستثمارية

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 01 :أكتوبر ,2025: 03:34

تواصل صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط الإنفاق بوتيرة تفوق نظراءها حول العالم للعام الرابع على التوالي، مستحوذة على نحو 40% من إجمالي التدفقات الاستثمارية، على الرغم من تراجع أسعار النفط.

وأظهرت تقديرات شركةGlobal SWF ، المتخصصة في رصد أنشطة الصناديق السيادية، أن حجم إنفاق حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ نحو 56.3 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، وهو مستوى قريب مما تم تسجيله في الفترة نفسها من عام 2024.

وبرزت شركة مبادلة للاستثمار كأكبر المنفقين، باستثمارات بلغت 17.4 مليار دولار منذ مطلع العام وحتى نهاية سبتمبر، تلتها جهاز أبوظبي للاستثمار بـ 9.6 مليار دولار، ثم جهاز قطر للاستثمار بـ 7.6 مليار دولار، وفقاً لبيانات.Global SWF

ويأتي هذا التقرير بعد أيام من إعلان تحالف مدعوم من صندوق الاستثمارات العامة السعودي عن إبرام صفقة بقيمة 55 مليار دولار للاستحواذ على شركة ألعاب إلكترونيك آرتس (Electronic Arts) وتحويلها إلى شركة خاصة.

https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/10/01/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%88%D9%84-9-%D8%A7%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D9%85%D9%86-2025

8 - "المركزي" السعودي يعلن الترخيص لبنك رقمي جديد برأسمال 2.5 مليار ريال

البنك المركزي السعودي "ساما"

"المركزي" السعودي يعلن الترخيص لبنك رقمي جديد برأسمال 2.5 مليار ريال

عدد البنوك المرخصة في المملكة ارتفع إلى 39 بنكا منها 15 بنكا محليا و24 فرعا أجنبيا

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 01 :أكتوبر ,2025: 09:30

أعلن البنك المركزي السعودي "ساما"، عن صدور موافقة مجلس الوزراء على الترخيص لبنك رقمي جديد باسم) آيزي بنك(EZ Bank ، برأس مال يبلغ 2.5 مليار ريال .وبصدور هذا الترخيص، أصبح إجمالي عدد البنوك المرخصة في المملكة (39) بنكاً، منها (15) بنكاً محلياً، و(24) فرعاً لبنك أجنبي، مما يعكس قوة ومتانة وجاذبية القطاع المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد السعودي بشكل عام.

وأقر مجلس الوزراء السعودي أمس الثلاثاء، قيام وزير المالية بإصدار الترخيص اللازم لبنك "آيزي بنك."

والبنوك الرقمية هي مؤسسات مالية تعمل بالكامل عبر الإنترنت، وتُقدّم خدمات مصرفية مثل فتح الحسابات، وإجراء التحويلات المالية، والحصول على القروض، دون الحاجة لفروع فعلية .وتستخدم هذه البنوك التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وتتيح خدماتها عبر تطبيقات الهاتف ومواقع الويب، مما يوفر تجربة مصرفية سهلة ومريحة. تتميز برسوم أقل وأسعار فائدة أعلى على المدخرات، مستهدفة فئات تسعى لخدمات مصرفية مبتكرة وسهلة.

https://www.alarabiya.net/aswaq/companies/2025/10/01/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AE%D9%8A%D8%B5-%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84-25-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84

9 - الكويت تعود بنجاح لـ «الدَّين العام»

•المخيزيم: بإصدار تاريخي يجسّد ثقة الأسواق العالمية بالقوة المالية للبلاد
•جمعت 11.25 مليار دولار موزعة على 3 شرائح بفوارق قياسية منخفضة
•الاكتتاب فاق المعروض بـ 2.5 مرة وسِجلّ الأوامر بلغ 28 ملياراً
•الإصدار مسعّر عند أحد أدنى الفوارق لمُصدر سيادي في الأسواق الناشئة

نشر في 02-10-2025

بإصدار تاريخي لسندات سيادية قيمتها 11.25 مليار دولار موزعة على 3 شرائح، أعلنت وزارة المالية عودة ناجحة للكويت إلى أسواق الدَّين العالمية، تعد الأولى منذ عام 2017، وسط إقبال هائل على الطرح من المستثمرين، ليُسعّر عند حد أدنى الفوارق على الإطلاق لمُصدر سيادي في الأسواق الناشئة.

وتبلغ قيمة أولى شرائح الإصدار الثلاث 3.25 مليارات دولار بأجل 3 سنوات عند 40 نقطة أساس فوق الخزانة الأميركية، والثانية 3 مليارات بأجل 5 سنوات عند 40 نقطة أساس كذلك فوق الخزانة الأميركية، أما الثالثة فتبلغ 5 مليارات لأجل 10 سنوات عند 50 نقطة أساس، وهذه الفوارق أقل من أول إصدار سيادي للكويت في 2017 بشكل ملحوظ.

وبهذه المناسبة، قال وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د. صبيح المخيزيم إن هذا الإصدار التاريخي يجسّد ثقة الأسواق العالمية بقوة الكويت المالية، وسياساتها الحكيمة، واحتياطياتها الراسخة، مؤكداً أن حجم الطلب والتسعير التنافسي يعكسان مكانة البلاد كمُصدّر سيادي متميز.

وأشار المخيزيم إلى أن هذا الإصدار لا يقتصر على تلبية احتياجات التمويل فحسب، بل يعزز مكانة الكويت في الأسواق العالمية ويدعم شراكاتها مع المستثمرين الدوليين ضمن مسيرة تحقيق رؤية 2035.

يذكر أن إصدار دولة الكويت يعد من أكبر الإصدارات السيادية عالمياً في 2025 بجمعه واحداً من أضخم دفاتر الأوامر هذا العام، وهو ما يؤكد ثقة المستثمرين في أساسيات الاقتصاد الكويتي وبرنامج الإصلاح على المدى الطويل.

وقاد الإصدار مصارف بنك سيتي، وغولدمان ساكس إنترناشيونال، وHSBC، وجي بي مورغان، وميزوهو كمنسقين عالميين مشتركين، وبمشاركة بنك الصين والبنك الصناعي والتجاري الصيني كمديرين مشاركين غير نشطين.

وفاق هذا الاكتتاب مقدار المعروض بـ 2.5 مرة، إذ وصل سجل الأوامر إلى 28 مليار دولار، وأكثر من 66 في المئة من التخصيصات ذهبت لمستثمرين من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بواقع 26 في المئة من الولايات المتحدة، و30 في المئة من أوروبا والمملكة المتحدة، إلى جانب 10 في المئة من آسيا.

https://www.aljarida.com/article/110642

10 - إنفوجرافيك.. أكثر 5 دول عربية جذباً للاستثمار الأجنبي بقطاع الطاقة المتجددة

ألواح شمسية لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة

01 أكتوبر 2025 11:00 ص

أبوظبي- مباشر: استقطب قطاع الطاقة المتجددة في المنطقة العربية 360 مشروعاً أجنبياً، بتكلفة استثمارية تجاوزت 351 مليار دولار ووفرت أكثر من 83 ألف وظيفة، وذلك من يناير 2003 وحتى ديسمبر 2024.

وأوضحت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" في تقريرها القطاعي الثاني لعام 2025 عن قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في الدول العربية، أن 5 دول عربية ضمت الإمارات ومصر والمغرب وموريتانيا والأردن استقطبت خلال الفترة نفسها 248 مشروعاً أجنبياً بحصة 69%من الإجمالي، بتكلفة استثمارية بلغت نحو 291 مليار دولار بحصة 83%، ووفرت تلك المشاريع نحو 68 ألف وظيفة بحصة 82% من الإجمالي.

ويستعرض الإنفوجرافيك التالي أكثر 5 دول عربية جذباً للاستثمار الأجنبي بقطاع الطاقة المتجددة.

حمل تطبيق معلومات مباشر الآن ليصلك كل جديد من خلال أبل ستور أو جوجل بلاي

للتداول والاستثمار في البورصات الخليجية اضغط هنا

للتداول والاستثمار في البورصة المصرية اضغط هنا

تابعوا آخر أخبار البورصة والاقتصاد عبر قناتنا على تليجرام

لمتابعة قناتنا الرسمية على يوتيوب اضغط هنا

لمتابعة آخر أخبار البنوك السعودية.. تابع مباشر بنوك السعودية ..اضغط هنا

لمتابعة آخر أخبار البنوك المصرية.. تابع مباشر بنوك مصر ..اضغط هنا

https://www.mubasher.info/news/4504045/%D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-5-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%B0%D8%A8%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A9

11 - الجدعان: ميزانية العام 2026 تهدف لترسيخ قوة المركز المالي للمملكة

2025/09/30أرقام

محمد الجدعان وزير المالية

قال وزير المالية محمد الجدعان، إن ميزانية العام 2026 تهدف إلى ترسيخ قوة المركز المالي للمملكة والحفاظ على مستويات آمنة من الدين العام واحتياطيات مالية معتبرة مما سيسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وأضاف في كلمته بمناسبة صدور البيان التمهيدي لميزانية 2026، أن الحكومة تمضي في دعم النمو الاقتصادي عبر الاستمرار في المشاريع التنموية وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بما في ذلك الإنفاق الموجه لدعم الأولويات ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت إلى أن المملكة تعمل على تحفيز القطاع الخاص ليكون شريكا فاعلا في التنمية مع المحافظة على كفاءة الإنفاق على المديين المتوسط والطويل، بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية ومحددات الاستدامة المالية.

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1846605

12 - صفقة نفط كردستان.. ما مكاسب العراق وتوقعات السوق العالمية؟

استئناف الضخ سيضيف مبدئياً ما يصل إلى 190 ألف برميل يومياً إلى الإمدادات

العراق يعتبر الاتفاق تاريخياً إذ تتولى وزارة النفط تصدير نفط كردستان عبر الأنبوب التركي

الاتفاق يشمل وضع آليات فنية وتنظيمية واضحة تضمن انسيابية التصدير وشفافية في إيرادات النفط

الولايات المتحدة سعت إلى تسهيل الصفقة وتوقعات بتحقيق فوائد ملموسة لكل من الأميركيين والعراقيين

الشرق- حسين عبد الفتاح

الخلاصة :عاد نفط إقليم كردستان العراق للتصدير عبر أنبوب جيهان التركي بعد توقف أكثر من عامين، باتفاق يمنح الحكومة الاتحادية السيطرة على الصادرات ويوفر لأربيل موارد مالية. الاتفاق التاريخي يعزز التعاون بين بغداد وأربيل وأنقرة، ويواجه تحديات تتعلق بسداد الديون والنزاعات القانونية، وسط مخاوف من فائض في سوق النفط العالمية.

*ملخص بالذكاء الاصطناعي. تحقق من السياق في النص الأصلي.

بعد توقف دام أكثر عامين عاد نفط كردستان العراق يوم السبت الماضي ليتدفق مجدداً عبر أنبوب جيهان التركي، في خطوة وُصفت بالتاريخية أعادت ترتيب المصالح بين بغداد وأربيل وأنقرة. فالاتفاق الجديد يمنح الحكومة الاتحادية السيطرة على صادرات الإقليم، بينما يوفر لأربيل متنفساً مالياً، في وقت تراقب فيه السوق العالمية الأثر المحتمل على أسعار الخام وسط مخاوف من فائض المعروض. في السطور التالية نستعرض بداية الأزمة وتطوراتها حتى الآن وتأثيراتها المحتملة على السوق.

لماذا توقف تصدير نفط كردستان من الأساس؟

ترجع أزمة تصدير نفط الإقليم عبر الأنبوب العراقي-التركي إلى مارس 2023 حينما أوقفت تركيا ضخ النفط عقب حكم صادر عن محكمة تحكيم ألزمها بدفع 1.5 مليار دولار للعراق تعويضاً عن صادرات نفط غير مصرح بها من الإقليم بين عامي 2014 و2018.

كان العراق قد تقدم بطلب تحكيم في عام 2014 إلى غرفة التجارة الدولية، ومقرها باريس، بشأن دور تركيا في تسهيل الصادرات من الإقليم دون موافقة الحكومة الاتحادية في بغداد. وبحسب وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين كبد هذا التوقف البلاد خسائر تجاوزت 22 مليار دولار من الإيرادات.

تم توقيع الاتفاقية الأصلية بين العراق وتركيا في 27 أغسطس 1973، ودخل خط كركوك- جيهان حيز التشغيل الفعلي في عام 1977، وكان هدفه تمكين العراق من تصدير نفطه للأسواق العالمية عبر المتوسط، بعيداً عن مضيق هرمز.

في البداية، كانت الحكومة العراقية المركزية تمتلك وتُشغل الخط بالكامل، لكن بعد سقوط نظام صدام حسين في 2003، بدأ إقليم كردستان بتطوير بنيته التحتية النفطية الخاصة، وربط بعض الحقول بخط جيهان عبر أنابيب جديدة أنشأها الإقليم، ما مكنه من تصدير النفط بشكل شبه مستقل عن بغداد.

أثار هذا التوجه خلافات قانونية وسياسية بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، وأدى إلى توترات قانونية مع بغداد، التي رفضت هذا التوجه باعتباره انتهاكاً للسيادة الوطنية.

تحميل النفط عبر ميناء جيهان على البحر المتوسط

Bloomberg

المصدر: "إيه دبليو كونسلتنغ"، و"جي اف زد"، و"كاندبلي أوبزيرفاتوري"

خارطة أنابيب النفط المؤدية إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط ومنها خط أنابيب 'كركوك- جيهان' الممتد من كردستان العراق إلى تركيا. المصدر: بلومبرغ

ما أهمية هذا الاتفاق؟

العراق يصف الاتفاق بأنه تاريخي وتتسلّم بموجبه وزارة النفط الاتحادية النفط الخام المُنتَج من الحقول الواقعة في إقليم كردستان، وتقوم بتصديره عبر الأنبوب العراقي التركي، على حد قول رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الذي أضاف في تدوينة على "إكس": "ذلك يضمن التوزيع العادل للثروة، وتنويع منافذ التصدير، وتشجيع الاستثمار، وهو إنجاز انتظرناه 18 عاماً."

الاتفاق يشمل "وضع آليات فنية وتنظيمية واضحة تضمن انسيابية التصدير والتزام الشفافية في إيرادات النفط، بما يسهم في زيادة مدخولات الموازنة الاتحادية"، وفق بيان وزارة النفط العراقية، كما أن المباحثات التي أفضت إلى هذا الاتفاق

انطلقت "من رؤية وطنية مشتركة تهدف إلى تعزيز دور العراق كلاعب رئيس في سوق الطاقة العالمية."

الاتفاق لاقى ترحيباً أيضاً من الإدارة الأميركية، وقال وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو في بيان: "نُرحّب بالإعلان عن توصل حكومة العراق إلى اتفاق مع حكومة إقليم كردستان والشركات الدولية لإعادة فتح خط أنابيب العراق–تركيا، وهو اتفاق سعت الولايات المتحدة إلى تسهيله، وسيحقق فوائد ملموسة لكل من الأميركيين والعراقيين."

وأضاف: "سيُسهم هذا الاتفاق في تعزيز الشراكة الاقتصادية المتبادلة المنفعة بين الولايات المتحدة والعراق، وتشجيع بيئة استثمارية أكثر استقراراً في عموم العراق للشركات الأميركية، وتعزيز أمن الطاقة الإقليمي، وترسيخ سيادة العراق ."

أبرز المستفيدين من اتفاق تصدير نفط كردستان:

*الحكومة الاتحادية في بغداد

تستعيد التحكم في تصدير نفط الإقليم عبر شركة "سومو"، وبالتالي السيطرة على كل الواردات النفطية"، وفق وزير النفط حيان عبد الغني، حسبما ذكرت وكالة الأنباء العراقية "واع"، مشيراً إلى أن "عمليات الضخ تسير بشكل منتظم وستشهد تصاعداً في الأيام المقبلة ."

من جانبها، أكدت "سومو" أن العراق يستطيع تصدير كميات أكبر من النفط بعد عودة أنبوب جيهان، فيما أشارت الى أنه لديها كميات نفط فائضة سيتم تعويضها، وفق "واع". ويصدر العراق حالياً نحو 3 ملايين و400 ألف برميل يومياً من إجمالي إنتاج يناهز 4 ملايين برميل يومياً .

*إقليم كردستان

سيساهم استئناف صادرات النفط عبر خط الأنابيب الذي يربط بين العراق وتركيا في تخفيف الضغط الاقتصادي الذي أدى في الآونة الأخيرة إلى تأخير في دفع رواتب العاملين في القطاع العام وتخفيض الإنفاق في الخدمات الأساسية .

اتفق العراق مع الإقليم في يوليو على تزويد شركة "سومو" بكامل إنتاج الإقليم البالغ نحو 230 ألف برميل يومياً، مقابل سلفة قدرها 16 دولاراً للبرميل (عيناً أو

نقداً) وفق قانون تعديل الموازنة، على ألّا تقل الكمية عن 230 ألف برميل يومياً، مع إضافة أي زيادة في الإنتاج عبر لجنة القياس والمعايرة المشتركة، وفق "بلومبرغ".

وصرح رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني بأن اتفاقية تصدير النفط تمثل "إنجازاً كبيراً" للشعب العراقي معرباً عن أمله في "أن تحسن هذه الاتفاقية البنية التحتية الاقتصادية لخدمة جميع المواطنين."

*الشركات النفطية المنتجة

وافقت 8 شركات دولية، تشكل مجتمعة أكثر من 90% من إنتاج إقليم كردستان، في وقت سابق على اتفاق التصدير. في المقابل، تحفظت شركة "دي إن أو" النرويجية(DNO ASA) ، المشغلة لرخصة "طاوكي"، مطالبةً بـ"اتفاقيات تضمن السداد عن المتأخرات السابقة والصادرات المستقبلية ."

من جانبها، دعت بغداد حكومة الإقليم وممثلي الشركات النفطية الأجنبية إلى اجتماع جديد لمناقشة تفاصيل استئناف التصدير وضمان سداد المتأخرات المالية .

والشركات الأجنبية الثمانية التي تعمل في إقليم كردستان هي: "دي إن أو " (DNO)، و"جينيل إنرجي(Genel Energy) "، و"غلف كيستون بتروليوم" البريطانية، و"شاماران بتروليوم(Shamaran Petroleum)) "، و"إتش كيه إن إنرجي (HKN) " Energy)، و"ويسترن زاغروس(WesternZagros) "، و"إم أو إل(MOL) "، وهانت أويل كومباني .(Hunt Oil Company) "

خارطة توضح مواقع نشاط شركة 'دي إن أو' في حقلي 'طاوكي' و'بيشكابير' في إقليم كردستان العراق (المصدر: دي إن أو) - الشرق

*تركيا

تستفيد من رسوم النقل والاستيراد من خلال ميناء جيهان عن طريق خط الأنابيب كركوك- جيهان، كما أنها تعزز موقعها كمركز نقل للطاقة في المنطقة؛ أي فوائد استراتيجية واقتصادية.

ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط الذي تتدفق عبره إمدادات النفط الخام من إقليم كردستان إلى الأسواق العالمية - المصدر: بلومبرغ

*الحكومة الأميركية

ضغطت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب على بغداد لاستئناف صادرات نفط إقليم كردستان، ملوحة بفرض عقوبات، في مسعى لتعويض النقص المتوقع جراء مساعيها لوقف الصادرات الإيرانية ضمن سياسة "الضغوط القصوى". ووفق "رويترز"، ارتفع تهريب الخام الكردي إلى إيران بعد توقف خط الأنابيب إلى ميناء جيهان، حيث قُدرت الكميات بنحو 200 ألف برميل يومياً. وفي سبتمبر 2024، فرضت واشنطن عقوبات على رجل الأعمال العراقي وليد السامرائي المتهم بإدارة أسطول سفن وشركات وهمية لإخفاء الخام الإيراني وبيعه على أنه نفط عراقي، ما وفر لطهران مئات الملايين من الدولارات.

كيف يؤثر الاتفاق على سوق النفط العالمية؟

الكميات الإضافية القادمة من الشمال تضيف إلى المخاوف المتعلقة بفائض في المعروض في السوق، التي يُرجح على نطاق واسع أنها تشهد فائضاً كبيراً بالفعل، وقبل استئناف الضخ، تنبأت وكالة الطاقة الدولية بحدوث فائض قياسي خلال العام المقبل مع استمرار تحالف "أوبك+" في رفع الإنتاج.

ويُعد العراق ثاني أكبر منتج في منظمة "أوبك"، إذ بلغ متوسط إنتاجه هذا العام نحو 4.2 مليون برميل يومياً، تُوجَّه غالبيتها عبر ميناء البصرة في الجنوب إلى الأسواق الآسيوية. غير أن وعلى صعيد الأسعار، تراجع سعر خام برنت القياسي العالمي بنحو 11% منذ بداية هذا العام .لكن مع ذلك وحتى الآن، قُوبل الاستعداد لإعادة تشغيل

خط كردستان العراق بلا مبالاة من جانب السوق الأسبوع الجاري، إذ يتوقع تجار النفط أن خط الأنابيب سينقل الإمدادات التي كانت تُستخدم محلياً في البداية، بدلاً من أن يطلق تدفقاً كبيراً من النفط الجديد .

هل توجد تحديات أمام استئناف تصدير النفط الكردي؟

نعم، توجد عقبات تتعلق بكيفية سداد الديون المستحقة، حيث لم توقع "دي إن أو (DNO) "وهي أكبر منتج دولي للنفط في إقليم كردستان العراق، على الاتفاق لأنها أرادت المزيد من الوضوح بشأن كيفية سداد الديون المستحقة، وفق "رويترز."

وقال بيجان موسافار رحماني الرئيس التنفيذي للشركة في بيان "اخترنا عدم البدء مباشرة في التصدير في الوقت الحالي وسنواصل بيع نفطنا على أساس شهري على أساس الدفع والتحميل للمشترين. وأوضحت الشركة في بيان أنها ستسلم حصة الحكومة من إنتاج حقولها للدولة بغرض التصدير، بينما ستواصل بيع حصتها الخاصة للمشترين المحليين الأكراد "بسعر يقارب 30 دولاراً"، حسب "بلومبرغ ."

ويضاف إلى ذلك، احتمال نشوب نزاعات قائمة على الحقوق القانونية والسياسات بين بغداد وإقليم كردستان أو تركيا وبالتالي تأخير أو تُوقّف تصدير النفط مرة أخرى .تصنيفات

https://asharqbusiness.com/financial-markets/100274/%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%A7-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9

13 - 50عاماً من الشراكة: السعودية من متلقٍ للاستشارات إلى «شريك معرفي عالمي» للبنك الدولي

المدير المنتدب لـ«الشرق الأوسط»: تجربة المملكة في تمكين المرأة وسوق العمل «دروس للعالم»

الرياض :زينب علي، نُشر: 2-13:03 أكتوبر 2025 م .10 ربيع الثاني 1447 هـ

بعد مرور نصف قرن على انطلاقها، تدخل الشراكة بين السعودية والبنك الدولي مرحلة نوعية جديدة؛ حيث تتحول العلاقة من إطار الدعم الاستشاري

التقليدي إلى منصة عالمية لنقل المعارف. فيما تترسخ مكانة المملكة كأحد الشركاء الأكثر موثوقية في مسيرة التنمية العالمية، وتتحول تجاربها الإصلاحية والتحولية إلى نماذج ملهمة تتطلع إليها دول نامية ومتقدمة على حد سواء.

فقد شهدت العلاقة بين الجانبين تطوراً نوعياً، تُوّج مؤخراً بافتتاح مقر إقليمي جديد لمجموعة البنك الدولي في الرياض، ليخدم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، وليجسد انتقال التعاون من الإطار الاستشاري إلى منصة عالمية لتبادل المعارف والخبرات. يأتي هذا بالتوازي مع الإعلان عن شراكة لإنشاء «مركز عالمي للمعرفة (K - Hub) «في العاصمة السعودية، يهدف إلى تعزيز التبادل العالمي للأفكار والتجارب وأفضل الممارسات لمواجهة تحديات التنمية.

خلال توقيع وزير التجارة السعودي ورئيس البنك الدولي على اتفاقية إنشاء مركز للمعرفة في الرياض بديسمبر (البنك الدولي)

ومنذ توقيع اتفاقية التعاون الفني بين المملكة والبنك الدولي عام 1974، شكّلت الرياض مركزاً مهماً لبرامج الاستشارات والمساعدة الفنية التي أسهمت في دعم إصلاحات جوهرية في قطاعات الاقتصاد والبنية التحتية والتنمية الاجتماعية. وعلى مدى العقود الماضية، واصلت السعودية تعزيز موقعها كشريك رئيسي للبنك الدولي عبر مساهمات مالية في صناديق التنمية، كان أبرزها تعهدها بتقديم 700 مليون دولار في ديسمبر (كانون الأول) 2021 للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، إضافة إلى 400 مليون دولار في العملية السابقة قبلها بعامين فقط. وهو ما يؤكد التزام المملكة بمسؤولياتها العالمية تجاه مكافحة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

إضافة نوعية

من هذا المنطلق، يشدد المدير المنتدب الأول للبنك الدولي، أكسيل فان تروتسنبرغ، على أهمية الشراكة بين الطرفين. فالسعودية، بحسب ما قاله هذا المسؤول لـ«الشرق الأوسط»، لا تحتاج إلى دعم مالي، بل هي شريك معرفي أساسي.

ويضيف تروتسنبرغ أن التجربة على مدى خمسين عاماً «أثبتت أن حكومة المملكة رأت في نصائح البنك إضافة نوعية في مسيرة التنمية»، موضحاً أن العلاقة خلال هذه السنوات لم تعد تقتصر على تقديم الاستشارات، بل امتدت إلى بناء ثقة متبادلة وتعاون وثيق أفاد منه البنك الدولي نفسه، من خلال الاطلاع على تجارب البلاد الفريدة.

وقد التقت «الشرق الأوسط» تروتسنبرغ، خلال زيارته الرسمية إلى الرياض منذ أيام، ولقائه مسؤولين سعوديين وشركاء التنمية؛ حيث تمت مناقشة سبل توسيع نطاق تبادل المعارف وتعميق التعاون الفني في قطاعات محورية، مثل سوق العمل، والتعليم، والطاقة، والبنية التحتية، والتنمية الرقمية، ومناخ الأعمال، بما يسهم في صياغة استراتيجيات التنمية السعودية متوسطة وطويلة الأجل.

وقال تروتسنبرغ إن «أهم شراكة هي إذا شعرت المملكة أننا قدمنا نصائح جيدة وذات صلة»، كاشفاً أن المرحلة المقبلة من التعاون لن تكون فقط عبر تقديم المشورة، بل في كيفية نقل التجارب السعودية إلى العالم». واعتبر أن «مركز المعرفة العالمي» الذي أُعلن عن إنشائه في الرياض يمثل هذه المرحلة الجديدة؛ إذ سيتيح تبادل الخبرات والمعارف بين المملكة ودول أخرى، سواء في المنطقة أو على المستوى الدولي.

ولفت إلى أن السعودية «رائدة عالمياً» في بعض المجالات، مثل الثورة الرقمية، مستشهداً بزيارة قام بها إلى «مستشفى صحة» الذي يُعد أكبر مستشفى افتراضي في العالم، وإلى «المركز الوطني للتنافسية» الذي يمكّن المواطنين من تأسيس شركات خلال دقائق عبر الإنترنت، وهي تجارب قال إنها أمثلة جيدة يمكن أن يتعلم منها العالم، وليست فقط الدول النامية، بل أيضاً دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتابع أن البنك الدولي ينظر إلى السعودية اليوم ليس فقط كمتلقٍّ للاستشارات، بل كصاحبة تجربة يمكن أن يستفيد منها العالم، مبرزاً أن قضايا التوظيف وتمكين الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة باتت أولوية مشتركة.

"قلِقُ" على سوق العمل

من جهة أخرى، أبدى تروتسنبرغ قلقه على تطورات سوق العمل عالمياً، في وقت لا يتم خلق وظائف تكفي متطلبات الشباب. فوفق تقديرات البنك الدولي، سيدخل نحو 1.2 مليار شاب إلى سوق العمل خلال السنوات العشر المقبلة، بينما لن تتوفر فرص وظيفية سوى لنحو 400 مليون فقط. وهو ما يشكل فجوة كبيرة بين الطلب والعرض التي شدد تروتسنبرغ على وجوب حلها.

وقال: «نحن في حاجة إلى وضع الوظائف وخلق فرص العمل في صلب مناقشاتنا الاقتصادية، وللتدخل ليس فقط عبر الإجراءات التنظيمية، ولكن أيضاً عبر تهيئة الاستثمارات، سواء في التعليم، أو في مجال المهارات، أو في البنية التحتية الأساسية. والأهم من ذلك، نحن بحاجة إلى تحفيز القطاع الخاص ليستثمر أكثر ويوظف أكثر، لأنه هو الجهة التي ستساهم في خلق معظم الوظائف. هذه هي المجالات التي سيعمل عليها البنك الدولي. لكن ما نحتاج إليه هو أننا لا نستطيع حل هذا وحدنا، بل يجب أن يتم ذلك بالشراكة مع الحكومات، وأيضاً مع القطاع الخاص. ومن ثم علينا النظر إلى أحدث الاتجاهات: ما اتجاهات الرقمنة؟ ما اتجاهات الذكاء الاصطناعي؟.»

وأشار في هذه النقطة إلى أهمية ما أنجزته المملكة، قائلاً: «هنا، من الواضح أن لدى السعودية بعض الدروس المهمة. لقد رأيتم على مدى السنوات الماضية أن مشاركة المرأة في سوق العمل ارتفعت بشكل ملحوظ، وهذا أمر مهم للعديد من الدول. وهناك أيضاً جانب آخر، هو أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية كانت ديناميكية للغاية ونمت بسرعة. وهذه دروس مهمة أيضاً لدول أخرى، لأنه في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يتم خلق معظم الوظائف... وبالطبع لكل دولة ظروفها المختلفة، لكن من المهم أن نحدد التجارب الجيدة في دول مختلفة، والدروس التي يمكن اكتسابها من التجارب الأقل نجاحاً. وهذا هو تحديداً الدور الذي سيلعبه (مركز المعرفة)؛ حيث نود أن يكون لأصدقائنا السعوديين مشاركة نشطة لتجاربهم المختلفة هنا مع بقية العالم.»

وإذ شدد تروتسنبرغ على أهمية تعزيز التعاون متعدد الأطراف، رحّب بالتعاون الدولي كمثل ذلك بين البنك والمملكة: «حيث نرى فعلياً كيف يمكننا أن نعمل معاً بشكل وثيق في مجالات مختلفة: في المجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، وأيضاً في المجالات التقنية، مثل المياه أو البنية التحتية». وشرح أن هذا الأمر «يتطلب أيضاً عقلاً منفتحاً، عقلاً يؤمن أننا كمجتمع عالمي لا يمكننا حل المشكلات إلا بشكل مشترك»، موضحاً أن «الكثير من المشكلات لم يعد بالإمكان حلها فقط في إطار وطني صارم، بل تتطلب تعاوناً دولياً. والبنك الدولي مكان رائع للتعاون في هذا السياق.»

وختم حديثه قائلاً: «نحن دائماً نرحب بالمبادرات الاستباقية، مثل ما تقوم به الحكومة السعودية، للنظر في كيفية تعميق هذه العلاقة بدلاً من إغلاقها.»

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/5192884-50-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%8D-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%83-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

14 - وزارة المالية: مشروع الموازنة لا يتضمن فرض ضريبة 3% على الاستيراد تُحصَّل لدى الجمارك

الخميس 02 تشرين الأول 2025 16:20 سياسة

أشار المكتب الإعلامي لوزارة المالية، إلى أنّ "عدداً من وسائل الإعلام، وكذلك بعض القطاعات الاقتصاديّة والمحلّلين، يتناولون معلومات غير صحيحة عن ضريبة 3% على الاستيراد."

وأكّد في بيان، أنّ "مشروع قانون موازنة العام 2026 لا يتضمّن فرض ضريبة إضافيّة بمعدّل 3%، يتمّ تحصيلها لدى إدارة الجمارك، بل دفعة على حساب الضّرائب المتوجّبة على مؤسّسات أو شركات لم تلتزم في السّنوات السّابقة بالقوانين الضّريبيّة، إن لجهة التقدُّم بالتصاريح أو لجهة تسديد الضّرائب النّاتجة عن هذه التصاريح."

وأوضح المكتب أنّ "الهدف من هذا الاجراء هو حثّ المؤسّسات والشّركات على الالتزام بموجباتها الضّريبيّة، وعدم إتاحة الفرصة لها لتنافس المؤسّسات والشّركات الملتزمة بموجباتها، منافسةً غير مشروعة."

https://www.elnashra.com/news/show/1744053/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%8A%D8%AA%D8%B6%D9%85%D9%86-%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7

15 - التنويع الاقتصادي يقلّص الاعتماد على النفط في ميزانية السعودية

أداء السوق النفطي في 2026 مرشح أن يكون مقارباً أو أفضل

السعودية

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 30 :سبتمبر ,2025: 06:34

أكد رئيس كلية لندن لاقتصاديات الطاقة، الدكتور يوسف الشمري أن التنويع الاقتصادي في السعودية قلّص الاعتماد على النفط، مشيراً إلى أنه لا يمكن ربط ميزانية المملكة بتقلبات أسعار النفط.

وأضاف الشمري في مقابلة مع "العربية Business" أن أداء السوق النفطي في 2026 مرشح أن يكون مقارباً أو أفضل من 2025 ما سينعكس إيجاباً على الميزانية.

البيان التمهيدي لميزانية السعودية 2026: الإيرادات 1147 مليار ريال

وأشار رئيس كلية لندن لاقتصاديات الطاقة إلى أن الزيادات الأخيرة في إنتاج "أوبك+" كانت محدودة وتقودها السعودية وروسيا والإمارات، بينما باقي الدول تأثيرها هامشي.

ونبه الشمري إلى أن إنتاج المملكة من النفط يزيد والأسعار تعتبر جيدة، مقارنة بالزيادة في الإنتاج، وكثير من المحللين يتوقعون أن تكون الأسعار قريبة من 60 دولارا للبرميل، لكن السعر ما يزال يزيد والزيادات التي نراها في الإنتاج تأتي من دول محدودة.

وكانت وزارة المالية السعودية أعلنت اليوم الثلاثاء، عن البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2026م، كاشفة عن التقديرات الأولية للإيرادات والنفقات ومؤكدة على الأهداف الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز الاستدامة المالية.

أفادت الوزارة بأن التقديرات التمهيدية للعام المالي 2026م تشير إلى أن إجمالي الإيرادات يقدر بنحو 1.147 تريليون ريال، فيما يبلغ إجمالي النفقات نحو 1.313 تريليون ريال، متوقعة عجزاً بنحو 165 مليار ريال.

وتشير التوقعات إلى استمرار نمو الإيرادات لتبلغ نحو 1.294 تريليون ريال بحلول العام 2028م، بينما يُنتظر أن ترتفع إجمالي النفقات لتصل إلى ما يقارب 1.419 تريليون ريال في العام ذاته.

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2025/09/30/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%82%D9%84-%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF

16 - ميزانية السعودية 2026 تتوقع نفقات 1.31 تريليون ريال وإيرادات 1.14 تريليون

تتوقع تسجيل عجز بنحو 165 مليار ريال

الرياض – العربيةBusiness

نشر في 30 :سبتمبر ,2025: 06:22 مGST آخر تحديث 30 :سبتمبر ,2025:

أعلنت وزارة المالية السعودية اليوم الثلاثاء، عن البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2026م، كاشفة عن التقديرات الأولية للإيرادات والنفقات، ومؤكدة على الأهداف الاستراتيجية الرامية لتعزيز الاستدامة المالية.

الأرقام التقديرية لميزانية 2026

أفادت الوزارة بأن التقديرات التمهيدية للعام المالي 2026م تشير إلى أن إجمالي الإيرادات يقدر بنحو 1.147 تريليون ريال، فيما يبلغ إجمالي النفقات نحو 1.313 تريليون ريال، متوقعة عجزاً بنحو 165 مليار ريال.

وتشير التوقعات إلى استمرار نمو الإيرادات لتبلغ نحو 1.294 تريليون ريال بحلول العام 2028م، بينما يُنتظر أن ترتفع إجمالي النفقات لتصل إلى ما يقارب 1.419 تريليون ريال في العام ذاته.

التوقعات الاقتصادية

وتضمنت توقعات الوزارة نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.4% في العام 2025م، على أن يكون هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيس بارتفاع الأنشطة غير النفطية التي يُتوقع أن تصل إلى 5.0%.

وأكدت وزارة المالية أن ميزانية 2026م تهدف إلى المحافظة على قوة المركز المالي للمملكة وتحقيق الاستدامة المالية. ويتم ذلك من خلال المحافظة على احتياطيات مالية "معتبرة" ومستويات آمنة من الدين العام.

وأعلنت الوزارة عن ارتفاع "مدروس" لمحفظة الدين بنهاية العام 2026م، وذلك ضمن سياسة مالية منضبطة تضمن الاستدامة ومرونة المالية العامة للدولة.

ميزانية السعودية 2026 تتوقع نفقات 1.31 تريليون ريال وإيرادات 1.14 تريليون

17 - الجدعان: ميزانية السعودية 2026 توازن بين النمو وتحديات اليقين العالمي

الميزانية الجديدة تتوقع نفقات 1.31 تريليون ريال وإيرادات 1.14 تريليون ريال السعودية

الرياض – العربيةBusiness

نشر في 30 :سبتمبر ,2025: 06:58 مGST آخر تحديث 30 :سبتمبر ,2025:

أكد وزير المالية، محمد بن عبدالله الجدعان، أن ميزانية السعودية لعام 2026م تهدف إلى ترسيخ قوة المركز المالي للمملكة وضمان استدامة المالية العامة، بالتوازي مع دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الالتزام بالمحافظة على أولويات الإنفاق التنموي والاجتماعي، والحرص على المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الكفاءة والاستدامة المالية والاقتصادية.

وأشار الجدعان في البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة، إلى أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ما تزال عند مستويات منخفضة نسبياً مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأخرى، وأنها في حدود آمنة مقارنة بحجم الاقتصاد، ومدعومة باحتياطيات مالية معتبرة، مما يمنح سياسات المملكة المالية القدرة على الموازنة بين متطلبات النمو والاستدامة، والمرونة للتدخل استجابة للصدمات أو في حالة الأزمات أو الاحتياجات الطارئة.

وأضاف: "في ظل استمرار حالة عدم اليقين العالمية خلال العام 2026م والمدى المتوسط، نتيجة احتمالية استمرار التوترات الجيوسياسية وتشديد السياسات الوقائية، ولكون المملكة جزءاً من الاقتصاد العالمي، فإنها تستمر في رصد وتحليل تلك المخاطر، بصفتها عنصراً أساسياً في تعزيز كفاءة التخطيط المالي، كما تعمل على توجيه السياسات بشكل استباقي؛ لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية المحتملة، والحد من آثارها السلبية"، وفقاً لوكالة الأنباء السعودية (واس).

وبيّن الجدعان أن الحكومة تمضي في دعم النمو الاقتصادي عبر الاستمرار في المشاريع التنموية وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك الإنفاق الموجَّه لدعم الأولويات ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية، وتحفيز القطاع الخاص ليكون شريكاً

فاعلاً في التنمية، مع المحافظة على كفاءة الإنفاق على المديين المتوسط والطويل؛ بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية ومحددات الاستدامة المالية.

سياسات الإنفاق التوسعي

أعلنت وزارة المالية السعودية اليوم الثلاثاء، البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2026م، الذي توقع أن يبلغ إجمالي النفقات نحو 1.313 تريليون ريال، وإجمالي الإيرادات نحو 1.147 تريليون ريال، وبعجز يُقدر بنحو 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤكد استمرار الحكومة في تبنّي سياسات الإنفاق التوسعي المعاكس للدورة الاقتصادية، والموجَّه نحو الأولويات الوطنية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي، وبما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وتنويع القاعدة الاقتصادية.

وأشار البيان إلى أن اقتصاد المملكة منذ انطلاق رؤية السعودية 2030 شهد إصلاحات هيكلية أسهمت في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تُظهر التقديرات الأولية للعام 2026م نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4.6%، مدعوماً بالنمو المتوقع في الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية.

وأوضح أنه من المقدر أن يؤدي الأداء الإيجابي للأنشطة غير النفطية والاستمرار في تطبيق المبادرات الداعمة إلى تطورات إيجابية في الإيرادات على المدى المتوسط؛ إذ يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات نحو 1.147 تريليون ريال في العام 2026م، وصولاً إلى نحو 1.294 تريليون ريال في العام 2028م.

كما يُتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات نحو 1.313 تريليون ريال في العام 2026م، وصولاً إلى ما يقارب 1.419 تريليون ريال في العام 2028م؛ إذ أسهم تسريع وتيرة تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع خلال المدة الماضية في تحقيق مكاسب ملموسة، وتوفير مرونة مالية مكّنت الحكومة من تعزيز قدرتها للاستجابة للتطورات واتباع سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية.

وتوقَّع البيان استمرار تسجيل عجز في الميزانية على المدى المتوسط عند مستويات أقل من النسبة المقدّرة للعام 2026م؛ نتيجة استمرار تبنّي الحكومة سياسات الإنفاق

التوسعي التحولي، الهادفة إلى مواصلة تنفيذ المشاريع والبرامج والمبادرات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي، مع المحافظة على الاستدامة المالية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

كما استعرض البيان أبرز التوقعات للمؤشرات الاقتصادية للعام 2025م، إذ من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 4.4%، مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية التي من المتوقع أن تسجّل نمواً بنحو 5.0% في نهاية العام 2025م، ويُعزى ذلك إلى استمرار تنامي الطلب المحلي وتحسن مستويات التوظيف مما أدى إلى خفض معدل البطالة بين السعوديين الذي وصل إلى مستويات قياسية عند 6.8% في الربع الثاني من العام 2025م.

وأوضح البيان أن الحكومة تعتزم الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والدولية عبر القنوات العامة والخاصة، من خلال إصدار السندات والصكوك والقروض بتكلفة عادلة، إضافة إلى التوسع في عمليات التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية عبر وكالات ائتمان الصادرات خلال العام 2026م والمدى المتوسط.

يذكر أن البيان التمهيدي الذي يصدر للعام الثامن على التوالي يأتي ضمن جهود حكومة المملكة المستمرة لإضفاء المزيد من الشفافية على أداء المالية العامة وتعزيز الإفصاح المالي، ويعكس جهودها في استكمال تطبيق الإصلاحات التي أسهمت في تعزيز مركزها المالي في ظل التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

الجدعان: ميزانية السعودية 2026 توازن بين النمو وتحديات اليقين العالمي

18 - لموظفي القطاعين العام والخاص.. هذا آخر خبر عن زيادة الرواتب والأجور

لبنان 24

أقرّت الحكومة مؤخرا مشروع قانون موازنة 2026 من دون أي تصحيح للرواتب والأجور في القطاع العام، عازية السبب إلى تعذر الأمر في الوقت الراهن على الرغم من أحقيته، مشيرة إلى انها "عازمة على التقدم خطوة نحو انصاف العاملين في هذا القطاع

من خلال اقرار بعض التعديلات على النظام الحالي كمثل ضم التقديمات الى صلب الراتب وزيادة التعويضات العائلية وغيرها من التحسينات".

هذا في القطاع العام أما في ما يتعلق بتصحيح الأجور في القطاع الخاص فقد تمّ في حزيران الماضي رفع الحدّ الأدنى الرسمي للأجور للمستخدمين والعمال في القطاع إلى 28 مليون ليرة لبنانية (312 دولارا) شهريا، على أن تجتمع لجنة المؤشر في شهر كانون الأول المقبل لتقييم الوضع ودراسة تصحيح الأجور.

ومع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في لبنان وعدم رضا العاملين في القطاعين العام والخاص على رواتبهم التي تآكلت نتيجة الأزمات المالية التي يعيشها لبنان، يتساءل عمال لبنان هل من بصيص أمل في إعادة النظر في الرواتب في المدى القريب أم تأجلت كل هذه المشاريع لعام 2027 لاسيما مع إقرار موازنة الـ 2026 من دون التطرق لهذا الموضوع؟

قطاع عام مُتآكل

رئيس الإتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الأسمر أشار عبر "لبنان 24" إلى ان "التصور الفعلي لإعادة استنهاض القطاع العام هو ما قدمته رئيسة مجلس الخدمة المدنية نسرين مشموشي من دراسة متكاملة لتصحيح أزمة الرواتب"، مُعتبرا ان "هذه الدراسة أعطت أملا للقطاع العام بزيادات مدروسة سنويا تصل حتى عام 2030 وتقترب من أساس الراتب الذي كان يُعطى في عام 2019".

وقال الأسمر: "حاليا ليس لدينا الا هذا المشروع وهو أطلق خلال ندوة برئاسة مجلس الوزراء وبحضور رئيس الحكومة الدكتور نواف سلام وأملنا في ان تتبناه الحكومة ولكن على أرض الواقع لم تتضمن موازنة 2026 أي اعتمادات تلحظ زيادات، وكان رد وزير المال ياسين جابر ان هناك أزمة كبيرة وفي حال لمسنا تحسنا في الوضع الاقتصادي وتلقينا مساعدات وانفتاحا من قبل دول مجلس التعاون الخليجي او من قبل المنظمات الدولية قد نكون حينها أمام فرصة لإعادة دراسة بعض الأمور في الموازنة وبالتالي الإنطلاق نحو خطوات تنصف القطاع العام بالحد الأدنى."

ولفت الأسمر إلى ان "القطاع العام يتآكل ويُعاني ما يعانيه من إهمال ورواتب لا زالت تُحسب على دولار الـ 1500 ليرة ابتداء من موظفي الإدارة العامة وصولا إلى الفئات العسكرية من مختلف الرُتب وهذا الأمر يرخي بظلاله على أسس الدولة اللبنانية"، وأمل في إحراز تقدم على صعيد المفاوضات مع المنظمات الدولية والدول العربية وحصول بعض الإنفراجات الأمنية والسياسية ما قد يؤدي إلى تدفق المساعدات إلى لبنان بما يُعيد إحياء القطاع العام بمختلف فئاته.

وتابع: "شهدنا مؤخرا زيارة قام بها مسؤولون خليجيون إلى دمشق وتم تخصيص القطاع العام في سوريا بمبلغ كبير من المال لإعادة استنهاضه، لذا نعتبر ان أي انفراج سياسي يطرأ على لبنان يُعيد خلط الأوراق ويُعيد مسألة الزيادات إلى الواجهة، فتحسن الوضع ينعكس إيجابا على الجميع ."

ودعا الأسمر الحكومة إلى تأمين الموارد اللازمة للزيادات التي أقرت للقطاع العسكري لمن هم في الخدمة او للمتقاعدين وأيضا إقرار زيادة الـ 12 مليون ليرة للمتقاعدين في القطاع العام والتي كانت ثمرة جهود قام بها الإتحاد العمالي العام عقب الإضراب الذي نفذه موظفو القطاع قبل عدة أشهر والإتفاق الذي حصل مع رئيس الحكومة ووزيري المال والعمل والمفاوضات التي جرت حينها."

ماذا عن القطاع الخاص؟

أما في ما يتعلق بالزيادات للقطاع الخاص، فكشف الأسمر عن اجتماعات دورية تقوم بها لجنة المؤشر ستستمر لغاية بداية العام الجديد للنظر في إعادة تكوين حد أدنى للأجور يكون مقبولا مع غلاء معيشة يشمل العمال الذين يتبعون قانون العمل وهم 450 ألف موظف يستفيدون من الزيادات في حال تم التوافق عليها.

وقال الأسمر: "هناك تصلّب في موقف الهيئات الاقتصادية ورفض لأي زيادة على الحد الأدنى للأجور وحتى على الشطور، أي زيادة غلاء المعيشة التي تشمل جميع العاملين الذين يخضعون لقانون العمل وعددهم 450 ألف عامل في كافة القطاعات."

وشكر الأسمر وزير العمل محمد حيدر على جهوده التوافقية، مُعتبرا ان "الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية لا توحي بالإطمئنان ولا تقدم في الواقع الاقتصادي.

ودعا الدول الخليجية والعربية إلى المُساهمة بإعادة إنهاض لبنان، قائلا: "نتطلع إلى المملكة العربية السعودية وإلى مجلس التعاون الخليجي الذي يضم مئات الآلاف من العمال اللبنانيين في ان يساهموا في إعادة بناء الدولة اللبنانية ودعمها في هذه المرحلة الصعبة."

باختصار، لا زيادات في المدى القريب للقطاعين العام والخاص بانتظار انفراجات سياسية وأمنية تنعكس إيجابا على الوضع اللبناني وتُعيد فتح ملف الزيادات من جديد.

https://www.yasour.org/737229#google_vignette

19 - مختصون: الإمارات في صدارة النمو الخليجي بفضل سياسات مالية ذكية وتنويع ناجح

24.صفوان إبراهيم

أشار تقرير البنك الدولي الذي صدر مؤخراً، إلى أن دولة الإمارات تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي في معدلات النمو الاقتصادي لعام 2025، بمعدل نمو متوقع يبلغ نحو 4.8٪، متقدمة على المتوسط الخليجي البالغ 3.6٪، ما يعكس قوة الأداء الاقتصادي للدولة وتعزيز مكانتها في مسار التنويع والتنمية المستدامة.

وأوضح مازن سلهب، كبير استشاري الاستثمار في"باز كابيتال"، أن الأداء المتميز للاقتصاد الإماراتي في 2025، والذي يتماشى مع تقرير البنك الدولي الذي توقع نمواً مستقراً باقتصاد الدولة بنسبة 4.8٪ متفوقاً على بقية اقتصادات المنطقة، يعكس صواب القرار السياسي في دولة الإمارات، وما نتج عنها من إجراءات اقتصادية وسياسات تنموية فاعلة تقودها حكومة الإمارات لتعزيز الاستقرار والنمو المستدام."

وقال: "من الواضح أن النمو في القطاعات غير النفطية في العقارات والنقل والسياحة والعقارات لعب دوراً مهماً لأنه انعكس كارتفاع في ثروة الأفراد من الناتج المحلي بنسبة تزيد عن 2% وهذا مهم للغاية لأنه يعكس صوابية توزيع الثروة دون

حدوث فجوات بين الأغنياء وبين الأقل دخلاً وهذا يسجل لحكومة الإمارات الرشيدة."

سياسات مالية

ومن جانبها، قالت البروفيسورة هدى الخزيمي، المستشارة في الاقتصاد والتكنولوجيا، أن "أسباب الأداء المتميز لاقتصاد دولة الإمارات يعود إلى مزيج من السياسات المالية المستقرة، والتوسع في القطاعات غير النفطية، وتخفيف قيود الإنتاج في إطار اتفاق "أوبك+. فقد سمح التراجع التدريجي لتلك القيود بزيادة صادرات النفط، بينما استمر النشاط غير النفطي في تحقيق نمو قوي، ووفقاً لتقرير المصرف المركزي الإماراتي الربع الأول 2025، فإن القطاعات غير النفطية سجلت نمواً بنحو 5.4٪، مدفوعة بارتفاع في قطاعات العقارات 6.2٪، الخدمات المالية 5.8٪، والنقل والخدمات اللوجستية 4.9٪."

تعزيز السيولة

وأوضحت أن السياسات المالية والنقدية الحكيمة ساهمت في تعزيز السيولة واستقرار الأسعار؛ إذ بلغ معدل التضخم في الدولة 2.3٪ فقط في النصف الأول من 2025، وهو من أدنى المعدلات في المنطقة، مما عزز ثقة المستثمرين ودفع إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 12٪ على أساس سنوي. وأضافت الخزيمي: "من المتوقع أن يقود هذا النمو إلى تحسن كبير في الإيرادات العامة وتعزيز الميزانية الفدرالية، إلى جانب خلق فرص عمل جديدة خصوصاً في قطاعات التكنولوجيا، والخدمات المتقدمة، والطاقة المتجددة. كما سيُسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية الإمارات 2031".

وأكدت أن الإمارات رسخت مكانتها كأحد أكثر الاقتصادات ديناميكية وتنافسية في العالم العربي، بفضل مزيج من الرؤية الاستراتيجية، والحوكمة الاقتصادية، والانفتاح على الاستثمارات العالمية.

ثقة دولية

ولفت محمد الهاجري مؤسس ومدير تنفيذي لمؤسسة "كلتشرايز"، إلى أن تقرير البنك الدولي الذي أكد أن اقتصاد الإمارات هو الأسرع نمواً خليجياً، يعكس حصيلة رؤية بعيدة المدى اعتمدت على التنويع الاقتصادي والابتكار.

وقال: "عبر الاستثمار في قطاعات المستقبل مثل التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، والخدمات الذكية، إلى جانب تشريعات مرنة تجذب الاستثمارات وتسهّل تأسيس الأعمال، استطاعت الدولة أن تبني اقتصاداً متوازناً يتكيّف مع التحولات العالمية بثقة ومرونة. كما أسهمت الكفاءات الوطنية والانفتاح على المواهب العالمية في تعزيز الابتكار وتحويل الأفكار إلى مشاريع واقعية".

وأضاف: "بدأنا نرى تأثير هذا النمو ينعكس بوضوح في ازدياد الثقة الدولية بالإمارات كوجهة آمنة ومستقرة، وفي خلق فرص نوعية لرواد الأعمال والمستثمرين، وتمكين الشباب من دخول عالم الاقتصاد الحديث بثقة وطموح. الإمارات اليوم لا تنمو فحسب، بل تُلهم نمواً متجدداً يقوم على الإنسان، ويجعل الاستدامة والريادة عنواناً دائماً لمسيرتها."

https://24.ae/article/923019/%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A8%D9%81%D8%B6%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B0%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%B9-%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%AD

20 - مرصد اقتصادي: أسعار النفط ستلامس 60 دولارا والعجز المالي سيرتفع

السومرية نيوز – اقتصاد، 13:14 | 2025-10-11

أعلن مرصد إيكو عراق أن مبيعات النفط لم تعد كافية لتغطية النفقات الجارية الشهرية للدولة، والتي تبلغ نحو 11 تريليون دينار عراقي، متوقعا أن تلامس أسعار النفط مستوى 60 دولاراً للبرميل من خام برنت.

وقال المرصد في بيان صحفي ورد لـ السومرية نيوز، إن "النفقات الجارية تمثل الجزء الأكبر من نفقات الدولة، إذ تبلغ 11.503.656.980.146 دينارا"، مبينا ان "هذا المبلغ من أصل 27 تريليون دينار تمثل مجموع نفقات جولات التراخيص والاتفاقية الصينية والاستثمار."

وأوضح المرصد، أن "الجزء الأكبر من هذه النفقات الجارية يوجه إلى الرواتب والمنح والإعانات"، مشيرا الى أن "إيرادات الدولة النفطية لم تتجاوز 10 تريليونات دينار وفق الأسعار الحالية التي تتراوح بين 65 و67 دولاراً للبرميل"، مضيفاً أن "الإيرادات غير النفطية لم تتخط حاجز 2 تريليون دينار."

وتوقع مرصد إيكو عراق هبوط أسعار النفط خلال الربع الأخير من العام، مشيراً إلى أن "سعر برميل خام برنت قد يلامس 60 دولاراً"، وعزا ذلك إلى "زيادة الإنتاج العالمي، خصوصا الأمريكي، ووفرة المعروض، إلى جانب تراجع المخاوف الجيوسياسية في الشرق الأوسط."

وكان مرصد "إيكو عراق" المتخصص في الشؤون الاقتصادية، قد ذكر سابقا وجود عجز مالي حتى نهاية شهر تموز/يوليو الماضي بلغ 12.15 تريليون دينار عراقي

https://www.alsumaria.tv/news/economy/543504/%D9%85%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%B3%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B3-60-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9

21 - أرقام قد تصدمك.. مجموع ثروات المليارديرات العرب ومن الأغنى بينهم؟

الشرق الأوسط، نشر الأربعاء، 15أكتوبر / تشرين الأول 2025

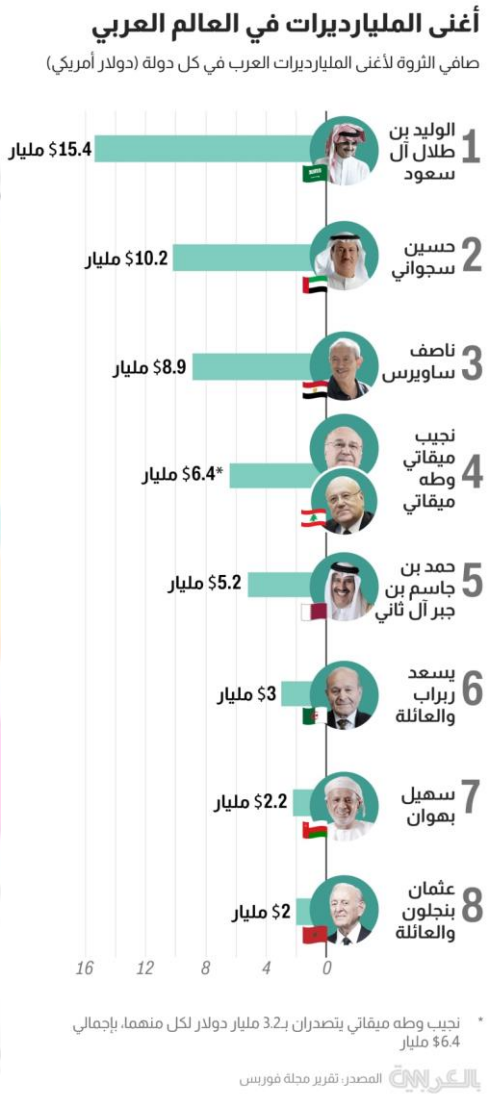

دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN)-- وفقاً لتقرير صادر عن مجلة "فوربس" الشرق الأوسط، تصدّرت السعودية قائمة الدول العربية من حيث إجمالي ثروات المليارديرات لعام 2025، حيث بلغ إجمالي ثروة 12 ملياردياً بـ 44.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 36.6% من إجمالي ثروات المليارديرات العرب، وذلك حتى تاريخ 16 سبتمبر 2025.

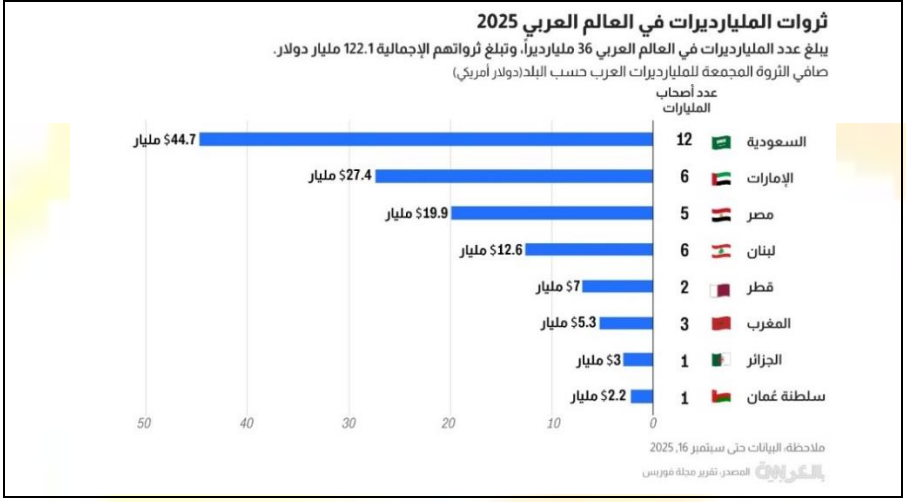

ويُظهر التقرير أن إجمالي ثروات 36 ملياردياً عربياً موزعين على عدة دول في المنطقة بلغ نحو 122.1 مليار دولار

وفيما يلي لمحة عن ترتيب الدول العربية وأبرز المليارديرات في كل منها:

السعودية

تتربع على رأس القائمة بثروة مجمعة تبلغ 44.7 مليار دولار، وإجمالي 12 ملياردير. ويتصدرها الأمير الوليد بن طلال بثروة تُقدّر بحوالي 15.4 مليار دولار، يليه سليمان الحبيب، مؤسس مجموعة "الحبيب الطبية" بثروة تقارب 9.6 مليار دولار.

الإمارات

تأتي في المرتبة الثانية عربياً بنحو 6 مليارديرات تبلغ ثرواتهم المجمعة قرابة 27.4 مليار دولار. ويُعد حسين سجواني، مؤسس شركة "داماك العقارية"، أبرزهم بصافي ثروة بلغ 10.2 مليار دولار.

مصر

تحتفظ بموقعها بين الدول الثلاث الأولى عربياً، بخمسة مليارديرات تصل ثرواتهم المجمعة إلى نحو 19.9 مليار دولار. ويبرز من بينهم ناصف ساويرس، أغنى رجل في مصر، بثروة تفوق 8 مليارات دولار، إلى جانب نجيب ساويرس وعدد من أفراد العائلة الذين يمتلكون استثمارات واسعة في قطاعات الاتصالات والبنى التحتية.

لبنان

تضم نحو 6 ملياريرات بثروة إجمالية تُقدّر بـ 12.6 مليار دولار، يتصدرهم نجيب ميقاتي وشقيقه طه ميقاتي بـ3.2 مليار دولار لكل منهما.

قطر

ارتفعت ثروات المليارديرات في قطر إلى نحو 7 مليارات دولار، بزيادة قدرها 1.2 مليار دولار منذ شهر مارس، ويعود هذا النمو بشكل رئيسي إلى الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني، الذي ارتفعت ثروته من 3.9 إلى 5.2 مليار دولار منذ شهر مارس هذا العام.

المغرب

يضم المغرب 3 ملياريرات تبلغ ثرواتهم الإجمالية نحو 5.3 مليارات دولار، بزيادة قدرها 600 مليون دولار منذ شهر مارس. ويتصدّر القائمة المصرفي عثمان بنجلون وعائلته بثروة تُقدَّر بـ ملياري دولار.

الجزائر

تحتل الجزائر المرتبة السابعة عربياً في ثروات المليارديرات، ويمثلها رجل الأعمال يسعد ربراب وعائلته بثروة تُقدَّر بـ 3 مليارات دولار.

سلطنة عُمان

أما سلطنة عُمان، فتختتم القائمة بملياردير واحد هو سُهيل بهوان، الذي ارتفعت ثروته بنحو 300 مليون دولار منذ مارس لتصل إلى 2.2 مليار دولار.

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/10/15/billionaires-arab-wealth-2025-infographic

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

M E A K–Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة، أرسل لكم

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/558

قضايا الاقتصادات العربية – مصر، السعودية، لبنان، الامارات

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 28 كانون الأول، 28 December 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير:

M E A K Weekly Economic Report No. 558/2025,

Issues in Arab economies – Egypt, Saudi Arabia, Lebanon, UAE

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: